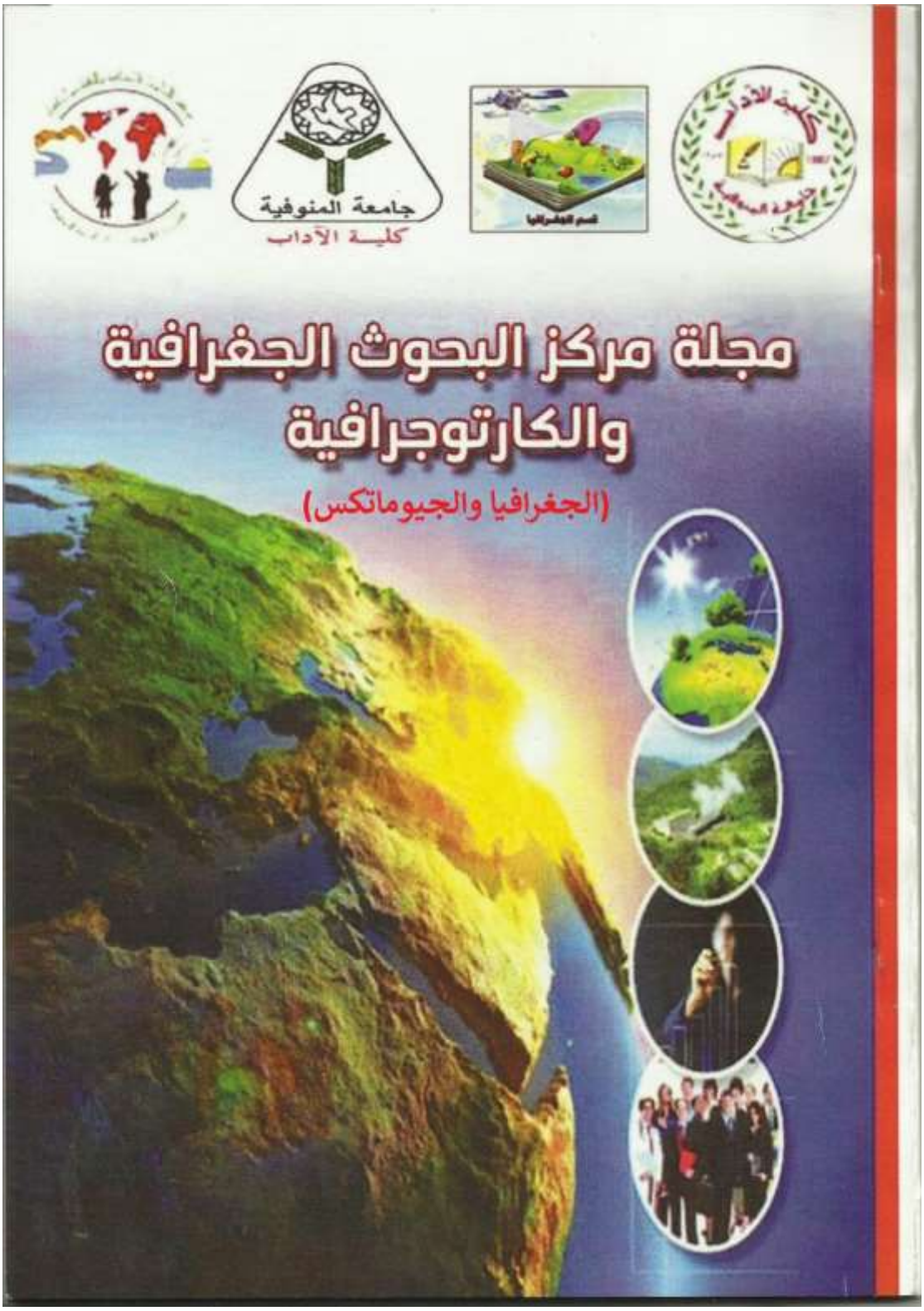
جامعة المنوفية
كلية الآداب
مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
(الجغرافيا والجيوماتكس)

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة – نصف سنوية

هيئة التحرير للمجلة	
أ.د/ عواد حامد محمد موسي	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ عادل محمد شاويش	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
د/ محمد فتح الله محمد النتيفة	
د/ طوفان سطام حسن البياتي	
د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
د/ محمود فوزي محمود فرج	
د/ صابر عبد السلام أحمد محمد	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	سكرتير التحرير

موقع المجلة علي بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

التحضر بين الواقع ورؤية السكان في مدينة رفح

" دراسة ميدانية على مدينة رفح "

إعداد الدكتورة: ميادة أحمد مصلح صالح زعرب *

* حاصلة علي الدكتوراه من قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة حلوان.

مقدمة البحث:

اهتم علماء الاجتماع بالبحث في قوانين الحركة والتحضر بسبب تفسير قضايا التحول الاجتماعي والتي انتابت المجتمعات وشكلت أزماته الداخلية ومثال على ذلك الثورة الصناعية والتي أدت إلى ظهور بعض المدن والمراكز الصناعية حيث أن بعض هذه التحولات تمكنت من تغيير طبيعة النظام الاقتصادي و التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد كان دور النظام الاقتصادي الرأسمالي كبير في تغيير عدد من دعائم الحركة الفكرية السائدة وكذلك دور الحركة الفرنسية في تغيير النسق القيمي الذي كان سائدا في المرحلة الإقطاعية وقد غير العديد من البنية الفكرية والاساسية في أوروبا حيث ظهرت العديد من المتطلبات الجديدة التي تحتاج لتفسيرات مغايرة للفكر السوسيولوجي متمثلًا في إعادة التفكير في النظريات العامة السائدة "الماركسية والوظيفية و الفرويدية أو السيكولوجية والبارسونزية " ومن المفيد معالجة التغير الاجتماعي من منظور واقعي يأخذ في اعتباره نوعية التغير وآلياته واتجاهاته ومعدلاته وعواملة و حتمية التحول وأعطاء الوزن الفعلي للعوامل الرئيسية في أحداث التحضر وتوجد العديد

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

من الاعتبارات التي كانت نتاج للمشكلات حيث يتم دراسة التغيرات التي لحقت بالأسرة و النظام الطبقي والحراك الاجتماعي وفي الفكر والثقافة والأخلاقيات إضافة إلى التغير في القوانين والأعراف ووسائل الضبط الاجتماعي وما صاحب ذلك من مشكلات خاصه في الجريمة والإنحراف وجاء اهتمام علماء الاجتماع بقضية التحضر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأ البحث عن العوامل التي أسهمت في التحولات البدائية في المجتمعات البشرية فقد يحدث التحضر بفعل مجموعة متشابكه من العوامل ولا يحدث بسبب عامل واحد فقط ومن ثم فإن طبيعة التحضر وفعاليته واتجاهاته تتوقف على تحديد وزن كل عامل من هذه العوامل بحيث تظهر مجموعة من العوامل الرئيسية في التحضر والتي تتجه نحو تحديد القوة التي استدعت تحضر على البيئة و التي يحدث فيها تحضر في أي مكان وزمان ويعد التحضر من الظواهر الواضحة في الواقع الاجتماعي والتي لا يمكن تجاهلها عند دراسة الواقع الاجتماعي في المجتمعات البشرية حيث انه منذ تكوين المجتمعات البشرية على الأرض وقد خضعت إلى عمليات التحول الأساسية والتغير الدائم والتحضر حتى أصبحت على ما هي عليه الآن أي أن تحضر عملية ديناميكية عبر التاريخ يشمل جميع المجتمعات البشرية ولكن بدرجات متفاوته نتيجة حجم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف أي مجتمع.

الكلمات المفتاحية: التحضر، السكان، مدينة رفح، رؤية مستقبلية.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

أولا : الإطار النظري للبحث

(١) موضوع البحث وإشكالياته

تعد مدينة رفح أحد المجتمعات البشرية والذي انتابتها مجموعة من الظروف المتغيرات التي جعلت منها بيئة متغيرة ومتقلبه على كافة الجوانب الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وقد منحتها خصوصية متفردا عن باقي المدن الأخرى وقد خضعت مدينة رفح لظروف صعبة وفي غاية القسوة عبر التاريخ ومنذ الحكم العثماني مرورا بالانتداب البريطاني والذي بدوره يجسد الاحتلال الذي سلب الأرض وشرد الشعب وشتته ، وفرض واقعا جغرافيا وديموغرافيا واجتماعيا غريبا على مدينة رفح وقد كان انعكاس لهذا التحضر لا ما طرأ من تغير على الطبيعة الأسرة ما ونتيجة اللي ذلك سوف يتناول البحث التحضر بين الواقع و رؤية السكان في مدينة رفح والتعرف على أهم العوامل والمشكلات التي أدت إلى ذلك ولتحقيق هذا الهدف وضعت مجموعة من التساؤلات كالتالي:-

- هل تم تحديد المتغيرات التي طرأت على مدينة رفح ؟
- تهدف إلى معرفة دور الأسرة داخل مدينة رفح؟
- تحديد الأشكال البنائية بمدينة رفح؟

ما أصول وخصائص سكان مدينة رفح الاجتماعية؟

(٢) مفاهيم البحث

مفهوم التحضر : تعد ظاهرة التحضر في الوقت الحاضر بحق من أهم معالم التغير الاجتماعي وتكاد تمثل الآن سمة متكررة في كل أقطار العالم وأن كانت أشد أثرًا وإبرز وضوحا في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات الأكثر تقدما ورقيًا وعلى ذلك يشير المفهوم إلى الانتقال من الحياة الريفية أو المعيشية في

الريف الى حياة الحضر أي المعيشة في المدينة فهي عملية الانتقال الإداري التي يقوم بها سكان للتركز في المدن والمناطق الحضرية

- مراحل التحضر:

شهد علم الاجتماع خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بدراسة العلاقة بين التحضر وبين النمو الاقتصادي والذي يعد التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتحقيقه. وفي إطار دراسة هذه العلاقة وتحليل أبعادها وعلاقاتها أمكن تقسيم ظاهرة التحضر في العالم على مرحلتين:

الأولى تعرف بمرحلة ما قبل التصنيع Pre Industrial:

وفيها عرف العالم القديم مدنًا كثيرة ظهرت في الإمبراطوريات الشرقية في الهند والصين، وعلى مقربة من البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسي وعلى نهر النيل. ومن هذه المدن ما كان كبير الحجم، وعلى درجة كبيرة من التنظيم والجمال. وعلى الرغم من أن المؤشرات المتاحة عن أحجام هذه المدن ليست دقيقة إلا أن هناك مؤشرات تفيد أن النمو السكاني الذي شهدته تلك المجتمعات كان متوازنًا. بمعنى أن معدلات المواليد كانت تتعادل مع معدلات الوفيات حيث لم تكن القواعد الصحية متبعة في كثير منها، كذلك اعتمد النمو في هذه المدن على ما يمكن أن تحققه الزراعة من فائض يسمح بإعالة أعداد متزايدة من البشر. ومن أمثلة هذه المدن روما والإسكندرية وبيزنطة (أسطنبول الآن)، وقد بلغ عدد سكان هذه المدن بضعة مئات من الآلاف. ولكن مع مطلع القرون الوسطى بدأت بعض دول غرب أوروبا تشهد المرحلة الثانية من التطور الحضري، تلك المرحلة التي اتسمت بالتخصص الوظيفي في مجتمع أصبح يعتمد على تقسيم العمل بالدرجة الأولى، ويعني ذلك أن المدن قد بدأت تتخصص في أوجه نشاطات اقتصادية أخرى غير التجارة والنقل. فأصبحت الصناعة المحلية

الصغيرة هي الوظيفة الأساسية للعديد من المدن في تلك العصور .(كاستليو,١٩٨١)

والثانية المدن الصناعية الحديثة Industrial City:

وقد شهدت تلك المرحلة تقدمًا مذهلاً في مجال الاكتشافات الجغرافية والتكنولوجية والذي أثر بدوره على شكل المدينة، وفي تخطيطها، ووسائل النقل والاتصالات والإعلام. ولكن ينبغي ألا نفهم من ذلك أن جميع المدن الحديثة هي مدن صناعية بالضرورة، بمعنى أنها تشمل على عدد كبير من المصانع، أو أن هذه المصانع تشكل أساس بنائها الاقتصادي، ولكننا نقصد بذلك طبيعة النمط الحضري الذي ازدهر واتسع نطاقه في عصر التصنيع والذي تأثر بدرجة أو بأخرى بنتائج الثورة الصناعية(1993,davis and heriz) التي يمكن إجمالها في:

وجود التقدم الصناعي والتكنولوجي القائم على الميكنة الصناعية.

ارتفاع كل من الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية الحضرية التي شجعت الريفيين على الهجرة للعمل في الصناعة والتي كانت السبب الأول في نشوء هذه المدن الصناعية واجتذابها للمهاجرين أيضا للصناعات الجديدة التي ساعدت على نموها وامتداد نفوذها إلى المناطق المحيطة. ومن ثم تعتبر المدينة في القرن العشرين تجسيدًا لأعلى مستويات التحضر حيث شهدت المناطق الصناعية في العالم المتحضر نموًا حضاريًا مكثفًا منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث ارتفع متوسط سكان المدن بهذه المناطق بحوالي ٢٢٪ فيما بين عامي ١٨٥٠-١٩٥٠.(برنامج الامم المتحدة,١٩٩٠)

أما في الوقت الحالي فقد أصبح النمو الحضري يكتسح المناطق النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأصبحت هذه المناطق الآن هي المسئولة عن تحضر العالم، هذا في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول الأوروبية

انخفاضًا ملحوظًا في معدلات تحضرها فهذه الدول تكاد تكون متحضرة بالكامل إذ أن حوالي ٨٠٪ من سكانها يعيشون في مناطقها الحضرية وقد خاض هذا النمو الحضري المصحوب بإنتاجية صناعية مرتفعة انخفاضًا حادًا في معدلات المواليد بها.

وعلى الرغم من وجود الحضرية قبل الثورة الصناعية إلا أن المقصود بالتحضر المعاصر هو عملية التغير الاجتماعي التي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيًا أنماط الحياة الحضرية المتصلة بالثورة الصناعية التي شهدها القرن التاسع عشر والثورة التكنولوجية التي شهدها القرن العشرون وكلاهما بدأتا في أوروبا الغربية ثم توسع نطاقهما وامتد أثرهما إلى القارات الأخرى. ومع هذا التوسع الصناعي والتقدم التكنولوجي بدأ السكان ينزحون من الأرياف إلى المدن فزاد عددهم، واتسعت المدن، وكبر حجمها، وزاد عددها، وتحول الناس من المهن الزراعية إلى غيرها من المهن، فنمت المدن على حساب الريف، كما أدى هذا التوسع والتقدم الصناعي والتكنولوجي إلى حدوث تغيرات في النظم وأساليب الحياة الثقافية والأفكار والقيم، وازدادت المنظمات الرسمية تنوعًا وأصبحت المهن أكثر تخصصًا فازداد مبدأ تقسيم العمل دقةً وإتقانًا. وزادت الوظائف الحكومية، وزادت كفاءة وسائل النقل، فتناقص عدد المزارعين نتيجة لحلول الآلة ولرغبتهم في سلك وظائف أو مهن أخرى. كل ذلك شكَّل عوامل هامة في تحديد البناء الداخلي للمدينة الحديثة وتشكيل تنظيمها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي. واتسمت الحياة الحضرية بكبر الحجم، والكثافة السكانية، والعلاقات الثانوية واللاشخصية، واتساع دائرة شبكة العلاقات الاجتماعية، فظهر الاهتمام نحو المصالح الخاصة، واتسم التركيب السكاني لأفراد وجماعات المجتمع المتحضر بعدم التجانس. وتقلصت وظائف الأسرة

التقليدية، وضاق نطاق الجماعة القرابية، وأُنشئَت مؤسسات ومنظمات تقوم بوظائف التعلم والتدريب والتوظيف والضبط.(النعيم,١٩٩١)

وإن كان التغير والتحضر شَمِل العالم أكمل، إلا أنه تختلف درجاته وأنماطه في مدن الدول الصناعية عنه في مدن دول العالم الثالث، كما تختلف مسبباته ونتائجه. ويكمن الاختلاف بين تحضر دول العالم الثالث في الوقت الحاضر وتحضر الدول المتقدمة في القرون السابقة، في أن التحضر والتغير الاجتماعي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حدث على مدى مئات السنين عندما كانت نسبة الزيادة السكانية في هذه المناطق منخفضة، فالتقدم التكنولوجي والصناعي كان يسير بمعدلات تتساوى نسبيًا مع النمو السكاني، كما أن التغير الثقافي والاجتماعي وتغيُر أسلوب الحياة كان يحدث في نفس زمن حدوث التغيرات التكنولوجية ونمو السكان ولم يُفرض التغير فجأةً أو من مؤثر خارجي، فقد كان لها الزمن الكافي للتكيف. وإذا كان التحضر في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حصل في فترة أقل من مائة سنة، فإن النظم الاجتماعية الموجودة في الوقت الحاضر أخذت قرونًا إلى أن ظهرت على صورتها الحالية. أما في مدن دول العالم الثالث، فعلى الرغم من أن درجة التحضر فيها أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة إلا أن نسبة نمو السكان الحضريين فيها في الوقت الحاضر أعلى مما هي عليه في الدول المتقدمة. والتحضر السريع والتحديث السريع اللذان يواجهان مدن دول العالم الثالث يجعل ثقافتها التقليدية تتسامح مع الاتجاهات والأفكار الغربية وتسمح لها بالدخول عليها والتغلغل فيها فتواجه مدن هذه الدول اليوم تغيرات هائلة وثقافات عديدة.(النعيم,١٩٩١)

وهكذا فالتحضر في الدول النامية لا يعود –مثلما هو حادث في المجتمعات الأوروبية– إلى حركة التصنيع، إنه يرجع إلى عوامل وظروف متباينة تمامًا. إن

نمو المدن الأساسية في العالم الثالث كان لخدمة الدول المتقدمة (الاستعمارية)، بمعنى أنها كانت تعمل لتوجيه الفوائض الاجتماعية التي تتولد داخلها إلى المراكز الاستعمارية، لذا يمكن القول أنها كانت تعمل كحركة وصل بين الصفوف المحلية في الداخل، ومثيلاتها في الخارج. إن عملية التحضر (أي زيادة السكان) في هذه البلدان يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل هي:

- زيادة النمو السكاني، ومن ثَمَّ انخفاض نصيب الفرد من الأرض.
- الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى؛ نتيجة تدني الأحوال الاجتماعية الاقتصادية في الريف.
- تفضيل المدن على القرى بالخدمات الأساسية، لذا نجد أن المدينة تمثل بريقًا لأبناء الريف.
- تبني معظم دول العالم الثالث سياسات مركزية في إقامة المشروعات الصناعية، ذلك الذي يعني اعتماد هذه الصناعات على الهياكل الأساسية والخدمات التي يُفَضَل إقامتها في المدن.
- الدور القيادي الذي تمارسه المدينة على الريف في كل شيء؛ الأمر الذي جعل الأولى تعتمد على الثانية في تلبية احتياجاتها.(صيام ,١٩٩٧)

-أشكال أو أنماط التحضر:

هناك أنماط مختلفة للتحضر ويرجع هذا الاختلاف في المقام الأول إلى العوامل التي تكمن وراء كل نمط من الأنماط، والذي يمكن الاعتماد عليها في تصنيف المجتمعات الحضرية وهذه الأنماط هي:

- التحضر التقليدي Traditional Urbanism:

ويقصد به الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدد كمركز حضري، ويتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضريين والمهاجرين وبخاصة من الريف

ويسود فيه النشاط غير الزراعي (تجاريًا كان أو خدميًا أو صناعيًا أو كل ذلك مجتمعًا) وتشيع فيه العلاقات الاجتماعية الثانوية وتتعايش في ظله القيم الثقافية التقليدية والمستحدثة معًا، ولعل التقليدية هنا قد نجمت من أن هذا النمط يمثل المراحل الأولى للأشكال الحضرية التي ظهرت في زمنٍ سابقٍ والتي لم تزل آثارها قائمة حتى اليوم في بعض المجتمعات.(الكردي,١٩٨٤) ويُرجع كثير من العلماء ظهور هذا النمط إلى عدة عوامل منها:

العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في وجود مساحات زراعية شاسعة وإنتاج وفير بخاصة فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية نتيجة تحسن أساليب الري مما دفع إلى التجمع والاستقرار بين سكان هذه المناطق فضلا عن تكوين العلاقات الاجتماعية بين سكان هذه المناطق فضلا عن ظهور الأشكال الأولى للأبنية الاقتصادية بما تشمله من علاقات تبادل وبيع وشراء وهبة وما إلى ذلك. وكانت المدن في تلك المجتمعات التقليدية معظمها صغيرًا جدًا بالمعايير الحديثة بابليون مثلا وهي من أكبر المدن القديمة قرب الشرق امتدت فقط ٣.٢ميل مربع وتراوح عدد سكانها ما ١٥-٢٠ ألف نسمة فقط. وظهرت أول مدن العالم في عام ٣٥٠ قبل الميلاد في وديان الأنهار بنيل مصر والفرات في العراق (حاليا) والأندوس باكستان حاليًا وكانت روما تحت حكم الإمبراطور أوغسطين أكبر مدينة كبيرة وكان عدد سكانها ٣٠٠ألف نسمة(الكردي,١٩٨٤) وانطبق هذا النمط على التحضر في قارة آسيا.

- التحضر السريع Rapid Urbanization:

وهو مفهوم شاع استخدامه مؤخرًا بالدراسات الحضرية نتيجة ظروف عامة نوجزها فيما يلي:

الزيادة السكانية الهائلة التي تتسم بها المجتمعات الآخذة في النمو نتيجة

للانخفاض النسبي في معدل المواليد والانخفاض الشديد في معدل الوفيات، فضلا عن موجات الهجرة المتلاحقة إلى مراكزها الحضرية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في صافي الزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية.

أن الأحوال الاقتصادية لبعض المجتمعات قد أتاحت لها فرصة السير بمعدل أسرع لهذا النمط بوجود معوقات الصناعة مثلا بأحد المجتمعات وتركزها في شكل مجتمع صناعي Industrial Society بمركز حضري أو أكثر يدفع بدون شك إلى حدوث تحول سريع الدرجة بالأنساق الكلية لهذا المجتمع بكافة وفي نمطه الحضري بخاصة، وقد تلعب التجارة أو الخدمات نفس الدور الذي تلعبه الصناعة ويتوقف ذلك على الإمكانيات الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

أن معظم المجتمعات التي تمر بمرحلة التحضر السريع تعاني مما يطلق عليه الهوة الثقافية Cultural lag وهي الحالة التي يقع فيها المجتمع عندما تسير معدلات التغير المادي فيه بصورة متسارعة لا تستطيع معدلات التغير المعنوي (الفكري) ملاحظتها ويظل الفارق بينهما كبيرًا ومتعاظمًا ولا يتمكن المجتمع من استيعاب أنماط التغير المادي استيعابًا حقيقيًا، والتحضر بهذا المفهوم ظاهرة لافتة للنظر في البلدان النامية.(الكردي,١٩٨٤)

- التحضر التابع Dependent Unbanization:

يعد هذا النوع من التحضر هو أصدق تعبير عن أحوال كثير من المدن بمجتمعات العالم الثالث بل أن كثيرًا من الظواهر والمشكلات المرتبطة بأنساق المجتمع الكلي بعامة ونمطه الحضري خاصة، يمكن أن نرجعه ببساطة إلى فكرة التبعية التي يستند إليها هذا النمط من التحضر. فهو حالة تمر بها معظم الأنماط الحضرية وتتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الوافدة من المجتمعات الأخرى والتأثيرات الداخلية المحلية التي تنمو في ظل البناءات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية بالمجتمع التابع، والتي تؤثر في تحديد حركة هذا المجتمع وتتمثل هذه التأثيرات في:

– تركيب ديموجرافي يعتمد في الغالب على عمالة وافدة.

– هيكل اقتصادي يستند بصفة رئيسية إلى تصدير عدد محدد من المواد الأولية الاستراتيجية.

– بناء اجتماعي تتشكل طبقاته من خلال التكوين الاقتصادي للمجتمع أو علاقاته الدولية.

– إطار ثقافي تكونت قيمه وعناصره.. بما يشتمل عليه من أنماط فكر وسلوك.. من التفاعل القائم بين التأثيرات الخارجية والداخلية السابقة وبسبب انفتاح المجتمع الحضري، وتحدد أنساقه بصفة مستمرة، فإنه يكون أكثر تأثيرًا بظاهرة التبعية التي تجتاح المجتمع بأكمله وتتسبب في ربطه على الدوام بكل ما يقع بالمجتمع الذي يتبعه سواء كانت جوانب سلبية أو إيجابية(الكردي,١٩٨٤). وينطبق هذا النمط بوضوح على التحضر في البلدان الإفريقية.

-التحضر الصناعي Industrial Urbanization:

ويقصد به العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري وتستند إلى مقومات رئيسية أهمها:

وفرة الموارد الاقتصادية.

اتساق البنيان الاجتماعي والإطار الثقافي القائمين.

ويرتبط التحضر الصناعي بتوفر تكنولوجيا متطورة ووجود علوم فيزيقية متقدمة، ويمكن التعرف على التحضر الصناعي من خلال أربع صور مختلفة وهي:

أن يكون المجتمع متحضرا جغرافيا وفقًا لعدد سكان المدن على ألا يقل العدد

عن ١٠٠ ألف نسمة.

أن يكون بالمجتمع نمو صناعي ضخم يصاحبه تنظيمًا واسع النطاق للمشاريع والخدمات الخاصة.

أن تظهر بالمجتمع الطبقة المتوسطة وهم الذين يتكسبون من التحضر الصناعي.

أن تظهر الطبقة الوطنية التي تساهم في توحيد الأفراد نحو التنمية الاقتصادية والرخاء المادي.(الكردي,١٩٨٤)

-مستويات التحضر:

يمكن تحديد ثلاثة مستويات أساسية للتحضر وهي:-

- التحضر المتوازن Balanced Urabanization:

يسود هذا المستوى عندما تتوازن فرص الحياة والمعيشة والعمل في المدينة مع سكانها والمهاجرين إليها من الريف أو من هوامش المدن أو من الخارج، ويتميز هذا المستوى بسيادة الاستقرار والثبات، بالإضافة إلى عدم وجود اختلالات بين الناس وفرص الحياة، وهذا النوع من التحضر يسود المجتمعات التي تتسم بالتخطيط الدقيق الذي تسيطر فيها الدول على عمليات الهجرة سواء من الداخل أو الخارج.

- التحضر غير المتوازن Unbalanced Urbanization:

ينقسم إلى نوعين، الأول هو ما يطلق عليه بالتحضر الزائد Over Urbanization ويقصد به زيادة سكان دولة ما عن الفرص المتاحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حينما تزداد عملية الزيادة السكانية؛ إما بسبب الزيادة الطبيعية، أو عن طريق عملية الهجرة الداخلية والخارجية، أما النوع الآخر فهو التحضر الناقص Under Urbanization الذي يعني اختلالات حضرية

تنتج حينما تعجز الدولة عن إتمام مشروعات حضرية، أو بمعنى آخر أن التحضر الناقص يشير إلى وجود اختلافات في عمليات التوازن الريفي الحضري بالإضافة إلى وجود تناقص في عدد السكان أمام عمليات استيعاب الفرص الحضرية المتاحة.

- التحضر الحديث Modern Urbanization:

ويقصد به التحضر العصري الذي يعد مرحلة لاحقة للتحضر، ويقصد به الأخذ بالأساليب العصرية والحديثة في استيعاب السكان في كل الفرص المتاحة، وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص وبين عدد السكان (صيام,١٩٩٧)

وقد جذبت ظاهرة التحضر أنظار علماء الاجتماع لأربعة أسباب هي:

- تعتبر ظاهرة التحضر ظاهرة حديثة نسبيًا، إذا ما قورنت بالظواهر الاجتماعية الأخرى كاللغة والدين والتدرج الاجتماعي والعائلة. فقد نمت عملية التحضر، والتي يقصد بها معيشة نسبة كبيرة من السكان في المدن، في مرحلة متأخرة من التاريخ الإنساني.
- يؤدي التحضر إلى تغيير في نمط الحياة الاجتماعية. وهو ينتج عن التنمية الاقتصادية، ويؤثر في كل مظاهر الوجود. ويمتد أثره إلى الحياة الريفية.
- تتركز السلطة والنفوذ في المدن. وتمتد هذه السلطة إلى أجزاء المجتمع – ريفه وحضره.
- أن عملية التحضر مستمرة. وهي ما زالت حتى الآن. كما لم تُحل الكثير من مشاكله

وحيث أن أي مجتمع حصيلة تفاعل عوامل مختلفة ويؤثر بعضها على بعض، يمكننا القول أن ظاهرة التحضر نفسها ناجمة عن تأثير التغير الاجتماعي على توزيع السكان داخل أي مجتمع إنساني، ومن ثَمَّ فإن المدخل الرئيسي لدراسة

التحضر تكون بدراسة التوزيع السكاني في أي مجتمع، فالمدن لا تبرز تلقائيًا إلى الوجود ولكنها نتيجة للتزايد السكاني في المجتمع. وهذا ما ستوضحه الباحثة بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

النمو الحضري Urban Growth:

ارتبط النمو الحضري في عالمنا الحديث بالثورة الصناعية التي اجتاحت المجتمعات الغربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي قامت على اكتشاف قوة البخار واستخدام الفحم الصناعي، وكانت مصحوبة بتطور في كافة وسائل المواصلات مما أتاح الفرصة في هذه المجتمعات إلى نشأة الصناعة الحديثة القائمة على تنظيم العمل والتخصص وأدى إلى قيام المراكز الصناعية الكبرى وإلى نمو المواني الرئيسية التي مكنت من رواج الصناعة، وتبادل السلع المصنعة، إلى جانب ذلك نمت المدن القديمة التي كانت تتمتع بمواقع ملائمة للصناعة أو كانت لديها البنية الأساسية التي تحتاجها الصناعة من مرافق وخدمات. فالنمو الحضري نعني به زيادة حجم المدن وزيادة عدد سكان المدن.(مشهور واخرون, ١٩٩٨)

وإذا كان النمو الحضري، الذي شهدته الدول المتقدمة كان قائمًا على تصنيع سريع مكَّن من امتصاص القوى العاملة الوافدة من القطاعات الريفية في قنوات إنتاجية أدت إلى تنمية اقتصادية سريعة، فإن طبيعة النمو الحضري بالدول النامية تختلف عنها في الدول الصناعية فيما يلي:

– إن النمو الحضري في الدول الصناعية قد استغرق فترة زمنية طويلة ليصل إلى أعلى معدلاته. فبينما استغرق النمو الحضري في الدول الصناعية أكثر من مائة سنة، نجد أن ارتفاع معدلات النمو الحضري بصورة ملحوظة لم يستغرق أكثر من عشرين سنة وذلك لأن سرعة معدلات النمو الحضري الحالية في الدول النامية تفوق سرعتها في الدول الصناعية.

– إن ارتفاع النمو الحضري في الدول الصناعية قد صاحبه تقدم ونمو متوازيان مع المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، بعكس ما يحدث الآن في الدول النامية حيث ترتفع معدلات النمو الحضري نتيجة لعدم توازن في توزيع مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم ومناطق القطر الواحد.

– إن النمو الحضري في معظم الدول الصناعية قد ساهمت فيه الهجرة الوافدة بنصيب كبير مقارنةً بنصيب الزيادة الطبيعية. أما الدول النامية فإن العاملين (صافي الهجرة والزيادة الطبيعية) قد ساهما مساهمةً متكافئةً في تحديد النمو الحضري.(نور,١٩٩١)

ويمكننا القول أن النمو الحضري السريع الذي تشهده الدول النامية إنما يرجع إلى أسباب مختلفة لعل من أهمها:

- وقوع أغلب هذه الدول تحت السيطرة الأجنبية نتيجة لاستعمارها في مراحل مختلفة من نموها، فإن النمو الحضري بمعناه الديموجرافي والعمراني لا يمكن اعتباره نموًا حضريًا طبيعيًا بل هو نمو حضري مصنوع.
- الانفجار السكاني الذي تعبر عنه معدلات نموها والتي تتراوح في المتوسط ما بين ٣٪ و ٥٪ سنويا والذي يرجع أساسًا إلى ارتفاع معدلات المواليد فيها ارتفاعًا كبيرًا، بينما انخفضت معدلات الوفيات فيها انخفاضًا حادًا، ويصاحب هذا الانفجار السكاني خصائص مشتركة تتفاوت في ضراوتها بين دولة وأخرى منها على سبيل المثال ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الأولية مقارنة بنسبة العاملين في الأنشطة الثانوية، ارتفاع معدلات الأُميَّة بصفة عامة وأُميَّة المرأة بصفة خاصة، انخفاض الإنتاجية الصناعية واعتمادها على الأسواق العالمية في استيراد احتياجاتها، انخفاض معدلات الادخار، تدهور وتدَّني سبل المواصلات

وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، انخفاض نصيب الفرد من الخدمات والمرافق ... الخ.

- التفاوت الكبير بين الظروف الحياتية في القطاعات الحضرية وغير الحضرية حيث نجد قطاعات تستأثر بالاستثمارات والخدمات والمرافق وأخرى محرومة من أبسط الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى هجرة مكثفة إلى القطاعات الحضرية، وبصفة خاصة عواصم تلك الدول التي تستطيع أكثر من غيرها من المدن استقبال أفواج المهاجرين إليها الذين غالبًا ما يُمتَصُون في قطاعات عمل هامشية أو قطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الإنتاج الحرفي وتجارة التجزئة والخدمات المنزلية. (مشهورواخرون,١٩٩٨)

النمو العمراني Physical Growth:

إذا كان النمو الحضري يعني نمو عدد سكان المدينة أو المدن في دولةٍ ما،فإن النمو العمراني أو الامتداد العمراني يعني تغييرًا في استعمالات الأراضي وامتداد النطاق الحضري الموضوع أصلاً للمدينة، وهذا النمو أو الامتداد له أشكال مختلفة مثل:

- النمو المخطط Planned Growth.
- النمو غير المخطط Unplanned Growth.
- النمو التلقائي Spontaneous Growth.
- النمو الفوضوي Chaotic Growth.
- النمو المشتت في كافة الاتجاهات Sporadical Growth.(SchwabB.A.W, (1992

ويسمى الشكل الأخير أيضًا بالنمو العشوائي أو الامتداد العشوائي للمدينة والذي يتخذ شكل التجمعات أو البؤرات السكانية داخل أو خارج حدود النطاق العمراني

للمدن، وتختلف تسمية هذه التجمعات في البلدان النامية، ففي المكسيك ووسط أفريقيا وفنزويلا يُطلق عليها (كاساس فاسندار) Cases DE Vecindard وتنتشر هذه المناطق بالقرب من مراكز المدن. أما في كوبا فيطلق عليها سولارس Solares وتدعي في شيلي والأرجنتين وارجواي (كان فان تيلاذ) Canvintilles، وأما في البرازيل فيشار إليها (بكورتيكاس) Corticas أو (فيلاز) Villas، وتنتشر هذه المناطق في الهند تحت اسم أحياء (الباسطي) Bustees.(مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية,١٩٩٣) وتوجد هذه التجمعات في فلسطين وتسمي (المخيمات) Camps.

التضخم الحضري Overurbanization:

التضخم الحضري من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بصفة خاصة بالنمو الحضري في العواصم والمدن الكبرى في بلدان العالم النامي، تلك المدن التي يطلق عليها في بعض الأحيان المدن الطفيلية، لأنها تبتلع الاستثمارات وتمتص العمالة الفنية وغير الفنية، وتسيطر على الطابع الثقافي العام، ولها تأثير سلبي على تنمية المدن الأخرى، حيث أن معدلات استهلاكها مرتفعة بالمقارنة بمعدل الإنتاجية العامة فيها.(فهمي,١٩٩٠)

ويُعرف التضخم الحضري بصفة عامة بتكدس نسبة كبيرة من السكان في القطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن العملاقة بصفة خاصة، هذا التكدس غير مقرون بنمو اقتصادي يمكن أن يبرر هذا النمو الكبير في عدد سكان تلك المدن، ويعد ارتفاع نمو هذه المدن أسرع بكثير من قدرتها على توفير فرص عمل منتجة. وعلى سد احتياجات سكانها من الخدمات والمرافق. ويقاس التضخم الحضري بزيادة حجم القطاع الخدمي في الاقتصاد الحضري الذي يتميز بانخفاض الإنتاجية وبالعمالة الهامشية وتدنى الوظائف. كما يمكن قياس التضخم

الحضري عن طريق الكثافة السكانية في المدن الكبرى وعلاقتها بمستويات الإنتاج في القطاعات الحضرية وغير الحضرية على حد سواء فالتضخم الحضري في البلدان النامية عادة ما يصاحبه التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه كافة القطاعات. (فهمي,١٩٩٠)

وباختصار، يمكن استخلاص معنيين لمفهوم التضخم الحضري: المعنى الأول.. هو المعنى النوعي، والمقصود به ضخامة حجم السكان الحضريين في أي بلد من بلاد العالم بالنظر إلى مستوى تطورها الاقتصادي في أية لحظة تاريخية أو آنية معنية. والمعنى الثاني.. هو المعنى الحجمي، والمقصود به سوء توزيع حجم هؤلاء السكان فيما بين مدن هذا البلد وبين بعضها البعض. (جاد,١٩٩٣)

(٣) العوامل البيئية التي أثرت في نشأة مدينة رفح :

نشأت رفح منذ زمن بعيد، وقد عرفها المصريون القدماء باسم "روبيهوي" و"رابح" والأشوريون باسم "رفيحو". وفي العصر الكلاسيكي (اليوناني والروماني) عرفت باسم "رافيا" Raphia، وسماها العرب رفح. وقد ارتبط اسم رفح بكثير من المواقع الحربية الحاسمة في التاريخ السياسي للمنطقة. فقد وقعت فيها معركة حاسمة بين الأشوريين والمصريين في عام ٧٢٠ ق.م انتصر فيها الأشوريون.(الموسوعة الفلسطينية, ١٩٨٤)

تحررت رفح مع غيرها من المدن الفلسطينية إبان الفتوحات الإسلامية على يد عمرو بن العاص. وعندما عَقَدَ النية على تحرير مصر طلب منه الخليفة عمر بن الخطاب التريث وأرسل له رسولاً أدركه في بلدة رفح، ولكنه أي عمرو بن العاص لم يتسلم رسالة الرسول إلا في العريش بعد أن قطع شوطًا في اجتياز صحراء سيناء التي كان يتخوف منها الخليفة عمر على الجند.(الموسوعة

الفلسطينية ,١٩٨٤)

ويذكر بعض الباحثين أن اسم رفح اختفى مع بداية القرن السابع للهجرة ولم يعد يُذكَر إلا قليلاً.ولكنها عادت إلى مسرح الحوادث التاريخية عندما مرَّ بها نابليون بونابرت قادمًا من مصر في حملته على بلاد الشام عام ١٧٩٩م. وبعد ذلك بنحو مائة عام أيضًا (١٨٩٨م) زار الخديوي إسماعيل باشا رفح، وزارها أيضًا الخديوي عباس حلمي من أجل تعيين الحدود المصرية–السورية وأقرّ في هذه الزيارة بأن عمودي الغرانيت القائمين تحت شجرة السد القديمة هما الحد الفاصل بين سوريا ومصر. وفي عام ١٩٠٦ م برزت من جديد مشكلة تعيين الحدود المصرية السورية بين البريطانيين الذين كانوا يحتلون مصر والدولة العثمانية.وقد حُلت هذه المشكلة لصالح البريطانيين لتوقيع معاهدة ١٩٠٦ م المتضمنة تعيين الحدود الفلسطينية–المصرية.وفي عام ١٩١٧م خضعت رفح للحكم البريطاني الذي فُرِضَ انتدابه على فلسطين. وفي عام ١٩٤٨م دخل الجيش المصري رفح وبقيت تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٩٥٦م عندما احتلتها القوات الإسرائيلية. ولكنها عادت إلى الإدارة المصرية في أوائل ١٩٥٧م، وبقيت كذلك إلى أن تعرضت للإحتلال الإسرائيلي ثانية إثر حرب ١٩٦٧م.(شراب,١٩٨٧)

تقع رفح في أقصى جنوب السهل الساحلي الفلسطيني على الحدود الفلسطينية – المصرية. وتبعد عن غزة نحو ٣٥ كيلو مترًا وعن خان يونس ١٣ كيلو مترًا، وعن قرية الشيخ زويد في سيناء نحو ١٦ كيلو مترًا وعن مدينة العريش المصرية نحو ٤٥ كيلو مترًا. ويقسمها خط الحدود اليوم إلى قسمين: قسم فلسطيني وقسم مصري. وقد اكتسب موقعها أهمية خاصة منذ القدم لكونها بوابة فلسطين الجنوبية. فهي محطة مرور هامة في الغزوات الحربية ومعبر سهل

لمرور القبائل والهجرات البشرية المتجهة شمالاً نحو بلاد الشام أو جنوبًا نحو مصر. وقد أثَّر هذا الوضع في النمو العمراني لرفح وأوجد فيها بيئة حضرية ومظاهر للتحضر.(الموسوعة الفلسطينية,١٩٨٤)

ولقد برزت أهمية مدينة رفح تاريخيًا بعد مرور خط السكة الحديد الذي كان يصل بين القاهرة وحيفا بها، وقد أُقتلع هذا الخط بعد عام ١٩٦٧م، وبعد اتفاقية (كامب ديفيد) قُسمت المدينة إلى شطرين حيث استعادت مصر سيناء، وعلى إثر الإتفاقية انفصلت رفح سيناء عن رفح الأم، مما استدعى إقامة معبر بري على الحدود الفلسطينية المصرية لتنظيم حركة نقل المواطنيين بين الجانبين وهو ما يُعرف الآن بمعبر رفح الحدودي.

وفي عصر السلطة الوطنية الفلسطينية تم إنشاء مطار غزة الدولي فيها، مما جعل مدينة رفح من المحافظات الفلسطينية الهامة، نظرًا لأنه يتم الانطلاق منها نحو الخارج والعكس بفضل وجود المعبرين بها، أحدهما جوي (المطار) والآخر بري (معبر رفح الحدودي) وقد ساهم ذلك في رفع المستوى الاقتصادي للمدينة، وعمل عدد كبير من أبناء رفح في أعمال لها علاقة بالمعبرين وخدمة المسافرين مثل إقامة المطاعم والمقاهي والإستراحات بالقرب منهما.(قاجة,٢٠٠٣)

فنظرًا لأهمية موقع رفح ولكونها مركزًا للأحداث في التاريخ وتمتعها بماضٍ عريقٍ تمتد جذوره إلى آلاف السنين لذلك أصبحت منطقة سياحية للزائرين كما أنها تركت لنا كمًا من الآثار يُبَيِن لنا هوية هذه المدينة وتاريخها وحضارتها.

-معالم أثرية:

-تل رفح الغربي (تل الخرائب):

ويقع هذا التل على شاطئ البحر الأبيض المتوسط غرب المدينة وعلى أنقاضه أُقيمت القرية السويدية عام ١٩٦٥م ويوجد فيه قطع فخارية مختلفة تعود

لعصور قديمة.

-خربة العدس:

وتقع في الشمال من المدينة وتحتوي على قطع فخارية فوق موقع أثري متسع.

-معالم سياحية:

-شاطئ البحر الأبيض المتوسط:

ويبلغ طوله حوالي ٤ كيلو مترات. ويوجد على الشاطئ مرافق عامة كالعمارات ومرسى للصيادين وعيادة واستراحة وحمامات وهي منطقة جذب سياحي.

-مطار غزة الدولي (مطار عرفات الدولي):

ويقع جنوب شرق المدينة وقد شُيِّد بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ويعتبر أحد رموز السيادة الوطنية الفلسطينية وهو مُصَمَم وفق المواصفات العالمية. وأول طائرة هبطت على مدارجه بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢ م وهى طائرة السيد الرئيس الراحل ياسر عرفات (أبو عمار).

-الحدود:

محافظة رفح لها حدود دولية مع جمهورية مصر العربية ويبلغ طوله حوالي ٢١ كيلو مترًا ورُسمت هذه الحدود حديثًا عام ١٩٨٢م بعد إتمام انسحاب إسرائيل من سيناء وقد قسمت هذه الحدود مدينة رفح إلى شطرين مدينة رفح الفلسطينية ومدينة رفح المصرية.

-معبر رفح البري (معبر العودة):

ويقع في جنوب شرق المدينة ويعتبر الشريان الذي يربط فلسطين بمصر برًا وهو المنفذ البري الوحيد في المنطقة للعالم الخارجي أثناء اندلاع انتفاضة الأقصى

عام ٢٠٠٠م. (مجموعة من المؤلفين,٢٠٠٥)

أولاً – إيكولوجيا رفح:

تقع رفح في الجهة الجنوبية الغربية من فلسطين يحدها:

- من الغرب البحر الأبيض المتوسط.
- من الشرق بئر السبع.
- من الشمال محافظة خان يونس.
- من الجنوب جمهورية مصر العربية.

لذلك فإن رفح تعتبر بوابة فلسطين الجنوبية إلى قارة إفريقيا وقد اكتسبت رفح على إثر ذلك أهمية تاريخية وسياسية على مدى العصور المختلفة.

ليست رفح ذات مبانٍ مندمجة أو مُتَرَاصَّة كما في بقية مدن وقرى فلسطين لأنها قامت فوق بقاع متناثرة من التلال الرملية. ويراوح ارتفاع الأرض التي تقوم عليها رفح ما بين ٤٠–٦٠ مترًا عن سطح البحر.

وتُقسّم رفح إلى قسمين: القسم الشرقي ويُطلَق عليه اسم رفح الشرقية، والقسم الغربي ويطلق عليه اسم رفح الغربية. وقد أُنشِئَ في الأراضي المصرية قسمان آخران يوازيان كلاً من رفح الشرقية والغربية تحت اسم رفح المصرية الشرقية ورفح المصرية الغربية. وفصل بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية حاجز من الأسلاك الشائكة منذ أوائل الأربعينات. وبالرغم من وجود الأسلاك الشائكة فإن النمو العمراني أدّى إلى التحام كل من رفح الفلسطينية ورفح المصرية إحداهما بالأخرى.

وتُفَسِّر ظروف إعمار المدينة هذا الشكل المشتت لموضعها، إذ إن معظم سكانها كانوا أصلاً من البدو أو المهاجرين القادمين إليها من خان يونس. وقد استقرت كل عشيرة رئيسة فوق الرقعة التي اختارتها من الكثبان الرملية، وما لبث

المهاجرون الآخرون أن استقروا بجانب هذه العشائر الرئيسة التي تألفت منها رفح. فرفح الشرقية تتألف من عشيرتين كبيرتين هما عشيرة قشطة وعشيرة أبو ظهير ومن بعض العشائر الصغيرة بجانبهما. وتتألف رفح الغربية من عشيرة كبيرة هي عشيرة زعرب ومن بعض العشائر الصغيرة الأخرى. وكانت تفصل بين رفح الشرقية والغربية أراض رملية وزراعية على امتداد نحو من ٤ كيلو مترات. وقد أُقيم عام ١٩٤٩م مخيم رفح للاجئيين فوق هذه الأراضي فأدّى ذلك إلى تعمير الأراضي الفضاء بين كل من رفح الشرقية والغربية.

وهكذا ساعد إعمار رفح الشرقية والغربية وإنشاء مخيم اللاجئيين بينهما وزراعة الأحراج والصبيّر (التين الشوكي) والأشجار المثمرة في الأراضي الرملية على تثبيت الرمال والحد من زحفها، وعلى جعل رفح مدينة واسعة المساحة. وتعتمد رفح على مياه الآبار التي تراوح أعماقها بين ٤٠.٨ متر.(ابو يونس,٢٠٠٥)

ويؤكد المخطط الهيكلي للمدينة، قديمًا وحديثًا، حدوث تطور ملموس بشكل مخطط نتيجة نمو المدينة. فقد كانت رفح في الماضي مدينة مشتتة الأجزاء إذ تبعد رفح الغربية عن الشرقية من جهة، وتبعد أجزاء رفح الشرقية بعضها عن بعض من جهة ثانية. فكان مخطط رفح الشرقية يقوم على أساس وجود شارع السوق الذي يضم عددًا قليلاً من الحوانيت ويحيط به من الجانبين عدد قليل من المباني السكنية بالإضافة إلى مدرسة ومسجد ومخفر للشرطة بجوار السوق مباشرة. وهناك شطر آخر من رفح الشرقية يبعد عن القرية نحو ٣ كيلو مترات إلى الشمال الشرقي ويشتمل على مجموعة منازل تقوم بين الأرضي الزراعية الرملية. وأما مخطط رفح الغربية فإنه يتخذ شكل حرف (T) اللاتيني، ويتمثل في شارع طولي شمالي – جنوبي يتعامد على شارع يمتد من الشرق إلى الغرب

وتَحِف بهما المباني السكنية التي أُقِيمَت فوق أراضٍ رملية.(ابو يونس,٢٠٠٥)

أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت رفح مدينة متصلة نتيجة إنشاء معسكر اللاجئيين بين رفح الشرقية ورفح الغربية من جهة، ونتيجة تطور النمو العمراني لأجزاء المدينة من جهة ثانية. ويكشف المخطط الهيكلي الحديث لرفح عن التحام رفح الشرقية بعضها ببعض والتصاقها بالسوق التي اكتظت بالمحلات التجارية وامتدادها حتى نقطة الحدود مع رفح المصرية. والتحم أيضًا معسكر اللاجئيين برفح الشرقية ورفح الغربية نتيجة التوسع في إقامة المباني السكنية والمرافق العامة داخل المعسكر. وللمعسكر سوقه الخاصة به ومساجده ومدارسه وعياداته الصحية وجميع مرافقه المستقلة. وكان التفوق من الناحية العمرانية من نصيب رفح الشرقية التي هيمنت على رفح الغربية فلم تترك لها مجالاً للنمو والحركة. (ابو يونس,٢٠٠٥)

تخترق محافظة رفح خمسة طرق إقليمية تربطها بباقي محافظات قطاع غزة وهي:

-طريق صلاح الدين (من الشمال للجنوب):

وهو طريق دولي بعرض ٥٣ مترًا ويمر بأقصى الشرق ويربط معبر العودة البري مع جمهورية مصر العربية بباقي محافظات القطاع وكذلك يعتبر هذا الطريق هو الرابط الرئيسي بمطار غزة الدولي وبالتالي بباقي دول العالم وكذلك فإن هذا الشارع يربط محافظات القطاع بالمنطقة الحرة والصناعية ويمتد هذا الطريق حتى داخل أراضي فلسطين المحتلة.

-طريق عمر بن الخطاب (من الشمال للجنوب):

بعرض ٤٠ مترًا في الجزء الشمالي وعرض ٢٥ مترًا داخل المدينة من مخفر مصبح وحتى الحدود المصرية وهذا الشارع يربط قلب مدينة رفح بقلب مدينة

خان يونس ويمتد شمالاً حتى يلتقي بشارع صلاح الدين عند القرارة شمالاً وفي الجنوب يمتد ليصل رفح الفلسطينية برفح المصرية عبر بوابة صلاح الدين.

-طريق هارون الرشيد (من الشمال للجنوب):

وهذا هو الطريق الساحلي الوحيد الذي يربط محافظات غزة ببعضها حيث يمتد من الحدود الفلسطينية المصرية في أقصى الغرب حتى حدود القطاع الشمالية ويمر ببعض الكتل الاستيطانية.

-طريق النصر (موراج سابقًا) من الشرق للغرب:

وعرضه ٢٥ و ٤٠ مترًا وطوله ٢٧٥٠مترًا داخل النفوذ ويقع على الحدود الشمالية ويمتد من شارع صلاح الدين شرقًا حتى مستعمرة موراج غربًا وهو يخدم مصبح والبيوك وليس له أهمية كبيرة لرفح في الوقت الحالي وذلك لأن الشوارع التي تصب فيه كلها ترابية غير مرصوفة ما عدا شارع الإمام علي الذي أصرَّ الجانب الإسرائيلي على تدمير ٧٠ مترًا من الشمال وعدم رصفها بحجة الترتيبات الأمنية.

-السكة الحديد:

بعرض خمسين مترًا وقد أُزِيلَت جميع قضبان السكة الحديد وهو طريق ترابي غير مستغل حاليًا. (ابو يونس,٢٠٠٥)

ويمكن لنا أن نتتبع التطور العمراني في رفح كالتالي:

- **رفح منذ القدم حتى عام ١٩٤٨م:**

ورد في موسوعة بلادنا فلسطين لمصطفى مراد الدباغ عن رفح في العصور القديمة ما يلي:

"وتقع في جوار رفح الخرب الآتية:

- خربة رفح (الموقع الذي يسكن به آل قشطة): حاليًا بها أساسات من

الطوب وقطع معمارية ومقبرة قديمة وتيجان أعمدة.

- تل رفح (وهي تل زعرب حاليًا):وبه أنقاض وجدار مبني بالطوب وشقف فخار. ويقال أن رافيا الرومانية كانت تقوم على هذا التل.
- خربة العدس: وتقع في الشمال الشرقي من رفح وتحتوي على شقف فخار فوق موقع أثري متسع.
- تل المصبح (على طريق عمر بن الخطاب بمنطقة مصبح حاليًا): ويقع في الشمال الغربي من القرية به شقف فخار إلى تل من الأنقاض وغيرها.
- أم المديدة: بها تلال من الأنقاض وحجارة من الدبش وقطع رخامية وحصى فسيفساء وشقف فخار.

- **من سنة ١٩٤٨-١٩٥٢:**

وهي مرحلة هجرة الفلسطينين إلى قطاع غزة بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين حيث تركَّزوا في منطقتي تجمع رئيسيتين وهما منطقة البيوك، ورفح الغربية في مساكن مؤقتة من الزينكو والخيام.

- **من سنة١٩٥٢-١٩٧٣:**

وهي مرحلة بناء المعسكرات في المنطقةالمعروفة حاليًا بوسط البلد من معسكر (A-P) ومعسكر (Q) وهو ما يعرف بالمعسكر الغربي ومعسكر (R) على شاطئ البحر بجوار الحدود المصرية وهو ما يعرف بالسويدي، حيث تم إسكان اللاجئيين في هذه المعسكرات كحل مؤقت لحين تقرير مصيرهم.

- **من سنة ١٩٧٣-١٩٩٤:**

في عام ١٩٧٣ تحول المجلس القروي إلى مجلس بلدي وقد تم إعداد أول مخطط هيكلي للمدينة والانتهاء منه عام ١٩٧٤ وتم بموجبه إصدار رخص بناء وتم تنظيم المدينة على أساسه. بعد ذلك شرعت السلطات الإسرائيلية بإقامة

مشاريع إسكان جديدة بهدف تفريغ المخيمات وإنهاء قضية اللاجئيين وهي مشروع البرازيل سنة ١٩٧٤م ومشروع كندا في الجانب المصري من رفح سنة ١٩٧٥م ومشروع تل السلطان سنة ١٩٧٩م وأصبحت مساحة المدينة حوالي ١٩٧٠٠ دونمٍ. ولكن بعد اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٨٢م تم فصل مشروع كندا عن مدينة رفح ليصبح تابعًا للجانب المصري وتبع ذلك بالطبع انخفاض مساحة النفوذ لمدينة رفح ليصبح ١٧٥٠٠ دونمٍ.

وفي عام ١٩٨٦م أقرَّت بلدية رفح ولجنة التنظيم المركزية اعتماد مشاريع تفصيلية في منطقة حي الجنينة ذات الملكيات الخاصة لتكون بداية الامتداد العمراني الطبيعي لمدينة رفح في اتجاه الشرق وتكوين حي الجنينة بشكله الحالي فيما بعد.

أما في عام ١٩٨٨م ومع بداية الانتفاضة شهدت المدينة حركة نزوح داخلي إلى أماكن العمران الجديدة في المدينة كحي الجنينة وحي السلام مما أثَّرَ إيجابيًا على تركيبة المدينة وازدهار قطاعات معينة اقتصاديًا (كتجارة الأراضي والبناء).

- **من سنة ١٩٩٤-١٩٩٩م:**

شهد عام ١٩٩٤ قدوم السلطة إلى الأراضي الفلسطينية حيث أخذت رفح نصيبها من هذه الهجرة وقد أثَّرَ ذلك على زيادة حركة التطور العمراني بالمدينة وشهدت هذه المرحلة تكون مؤسسات السلطة التي شرعت بإعادة النظر في التشريعات والأنظمة المعمول بها في مجال الإسكان والبناء فقد تم تخفيض أسعار الترخيص مما شَجَّعَ السكان على البناء.

ونظرًا لكون تخطيط رفح تخطيطًا ضيقًا لملاصقتها للحدود المصرية فإن معظم طرقها طرق عرضية من الشمال للجنوب تصب في طريق أبو بكر الصديق الذي يصل من شاطئ البحر غربًا إلى ميدان الجوازات شرقًا ويبلغ إجمالي طوله

٧.٣ كيلو متر وعرضه ٢٥ مترًا من دوار الجوازات حتى شارع ابن سينا بتل السلطان و١٠ أمتار من شارع ابن سينا حتى شاطئ البحر وهذا جعله ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الأنشطة، أما الشارع الطولي الثاني من حيث الأهمية فهو شارع طه حسين، الذي يصل من شارع الإمام علي غربًا حتى شارع صلاح الدين شرقًا بطول ٥.١ كيلو مترًا وعروض محتلفة تبدأ بعرض ٢٠ مترًا في المنطقة الغربية من شارع الإمام علي حتى دوار خربة العدس بطول ٢.٣ كيلو مترًا مرصوف منه ١١ مترًا، وعرض ١٠ أمتار من دوار خربة العدس حتى مدرسة عباس العقاد بطول ١.٠٥ كيلو مترًا، وعرض ٦ أمتار من مدرسة عباس العقاد حتى شارع صلاح الدين شرقًا بطول ١.٦٥٠ كيلو مترًا.

ويمكن تصنيف شبكة الطرق المحلية كما يلي:

-الطرق الرئيسية:

-شارع أبو بكر الصديق:

وعرضه ٢٥ مترًا ويمتد حتى حي السلام شرقًا إلى شاطئ البحر غربًا وهو يعتبر المحور الرئيسي والشرياني لمدينة رفح إذ أنه يربط أحياء المدينة ببعضها بواسطة مجموعة من الشوارع المجمعة وهو المحور التجاري الرئيسي للمدينة إذ أنها تعتمد عليه منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن.

-شارع طه حسين طوله (٥٣٧٦ مترًا):

له عرضان (٢٠ مترًا) من شارع الإمام علي غربًا حتى شارع جعفر الطيار برفح الغربية و(٢٥مترًا) من شارع جعفر الطيار حتى شارع صلاح الدين شرقًا وهو أقل أهمية من شارع أبو بكر الصديق نظرًا لعدم وجود أنشطة تجارية عليه وكذلك لأنه يخترق أحياء سكنية أقل كثافة من الأحياء التي يخترقها شارع أبو بكر الصديق ومعظمه غير مرصوف والجزء الغير مرصوف حاليًا طوله

(٣١٦٦مترًا).

- شارع عثمان بن عفان طوله (٥٦٢٢مترًا):

وهو شارع السكة الحديد سابقًا وله عرضان (٣٠مترًا) من الحدود المصرية جنوبًا حتى التقائه مع شارع طه حسين شمالاً و(٥٠مترًا) من طه حسين شمالاً حتى حدود رفح الشمالية ويوجد عليه بعض الأنشطة التجارية كسوق المواشي الإسبوعي وموقف السيارات الإقليمي وموقف السيارات المحلي وبعض المحلات التجارية.

-شارع الإمام علي طوله(٤٧٤٣مترًا):

وله عرضان (١٢مترًا) من الحدود المصرية حتى دوار رفح الغربية و(١٨مترًا) من الدوار حتى حدود رفح الشمالية وهو يعتبر المحور الرئيسي للأنشطة الخاصة بالزراعة والمزارعين وكذلك يوجد عليه الكثير من المحلات التجارية وهو يربط رفح بخان يونس وكان يربط القطاع بجمهورية مصر العربية قبل عام ١٩٦٧م.

-شارع العروبة طوله (٣٤٣٠مترًا):

وعروضه كالتالي (٣٤ و ٣٠ و ٢٠ و ١٦) من التقائه بشارع صلاح الدين شرقًا حتى دوار الجوازات غربًا وهو لا يزال مدخل رفح الشرقي الرئيسي وكذلك هو الشارع الأهم الذي يربط المدينة بشارع صلاح الدين والمطار والعبور وغزة.

-كما يوجد مجموعة شوارع رئيسية أخرى:

تتراوح عروضها بين ١٢-١٥ مترًا منها (شارع السلام – جورج – الإيمان البديل – الورود – مصر – الحرية – الشهيد – الحرس الوطني – بلال – وشوارع بتل السلطان).

-الشوارع المجمعة:

وهي التي تتراوح عروضها بين ١٢-١٥ مترًا وعددها سبعة شوارع ويبلغ إجمالي أطوالها ٣٤٦٢ ووظيفتها تجميع الحركة من الشوارع المحلية ودفعها للشوارع الرئيسية.

-الشوارع المحلية:

وهي الشوارع التي تقل عروضها عن ١٢ مترًا وهي باقي الشوارع.(صالحة,١٩٩٩)

- سكان مدينة رفح / أصولهم وخصائصهم الاجتماعية:

يمكن تتبع التغير السكاني في مدينة رفح من خلال خمس مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى (هي الفترة الممتدة من عام ١٩٢٢ وحتى حرب ١٩٤٨):

إن أول تعداد جرى لسكان المدينة كان من قِبَل الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م، وحسب هذا التعداد فقد بلغ عدد سكان المدينة ٥٩٩ نسمة، وفي عام ١٩٤٥ بلغ عدد سكانها ٢٢٢٠ نسمة، وهذا كان نتيجة لاستقرار الوضع السياسي في فلسطين في تلك الفترة.

المرحلة الثانية (١٩٤٨-١٩٦٧):

فبعد عام ١٩٤٨ أدى احتلال إسرائيل لقرى ومدن فلسطين إلى نزوح أعداد كبيرة من سكانها إلى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع ذلك نتيجة للخوف، والضغط السكيولوجي للاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة عدد سكان المدينة، وحيث بلغ عدد سكانها في عام ١٩٥٨م ٥٠١٠٠ نسمة، إلا أنه في عام ١٩٦٧ أدى الاحتلال إلى انخفاض عدد السكان نتيجة ضم إسرائيل لقطاع غزة، حيث بلغ عدد سكان المدينة في تلك السنة ٤٩٨١٢ نسمة.

المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٨٧):

ففي بداية السبعينات أخذ عدد السكان في الازدياد المستمر نتيجة لاستقرار الوضع السياسي والاقتصادي في قطاع غزة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة من الأراضي المحتلة في سوق العمل الإسرائيلي، وذلك بعدم السماح للعمال العرب بالعمل داخل إسرائيل، فبعد أن كان عدد سكان المدينة في عام ١٩٦٧م ٤٩٨١٢ نسمة، بلغ عدد سكانها عام ١٩٧٩م ٨١٧١٤ نسمة.

المرحلة الرابعة (١٩٨٧-١٩٩٣):

"بداية الانتفاضة الفلسطينية وحتى قبل مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية وممارسة صلاحيتها في إدارة شئون الأراضي الفلسطينية التي انسحبت منها السلطات الإسرائيلية."

فقد أسهمت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في سنة ١٩٨٨ ضد الاحتلال الإسرائيلي في ارتفاع معدلات الخصوبة نتيجة لإرتفاع معدلات الزواج في بدايتها وانخفاض معدلات الطلاق مما أدى إلى زيادة في أعداد السكان في المدينة.

المرحلة الخامسة (من سبتمبر عام ١٩٩٣ وحتى يناير ١٩٩٧):

وتأتي هذه المرحلة بعد توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣م، وإعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أسهم في ارتفاع معدل التغير السكاني بسبب عودة قوات الأمن الوطني الفلسطيني وعائلاتهم في مايو ١٩٩٤م وقدوم قيادات السلطة الوطنية، مما أدى إلى ارتفاع أعداد سكان مناطق ومدن غزة والضفة الغربية بما في ذلك مدينة رفح.(بدوي,٢٠٠٠)

ولقد سكن مدينة رفح عائلات تعود أصولها إلى المناطق المجاورة لها مثل

بدو صحراء النقب وصحراء سيناء ومدينة خان يونس. وفي عام ١٩٤٨ وبعد احتلال إسرائيل لجزء كبير من أرض فلسطين هاجر إليها عدد كبير من الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون قرى ومدن فلسطينية أُحتِلَت من قِبَل إسرائيل وكانت تابعة لقضاء غزة.

وفي آخر تعداد سكاني لمدينة رفح أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٧م وصل عدد سكان المدينة إلى ١٢٠.٣٨٦ ألف نسمة منهم ٦٠.٧٥١ ألف ذكور و ٥٩.٦٣٥ ألف إناث، موزعين كالتالي:

جدول (١) توزيع عدد سكان مدينة رفح عام ١٩٩٧ حسب نوع التجمع

نوع التجمع	العدد	من إجمالي السكان والمحافظة %
الحضر	٤٩٨٨١	% ٤١,٤٣
الريف	١١٢١٢	% ٩,١٣
مخيمات	٥٩٢٩٣	% ٤٩,٢٥
مجموع	١٢٠٣٨٦	% ١٠٠

ويقدر متوسط معدل النمو السكاني في المدينة عام ١٩٩٧م ب ٤.٢٣ % وهي أعلى نسبة زيادة سكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وبموجب التقسيمات الإدارية التي أفرزتها السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت مدينة رفح محافظة من بين خمس محافظات في قطاع غزة.(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني,١٩٩٨)

وتضم محافظة رفح حاليًا خمسة عشر تجمعًا سكانيًا وهي:- رفح البلد، البرازيل، حي السلام، مشروع عامر، حي الجنينة، تل السلطان، المواصي الشابورة، يبنا، الشعوت، مخيم رفح، خربة العدس، البيوك، مصبح، شوكة الصوفي. ومن أشهر العائلات التي سكنت مدينة رفح:- عائلة زعرب، قشطة، الشاعر، حجازي، النحال، أبو ماضي، أبو شلوف، ضهير.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

وتنقسم الأسر في رفح حسب تركيبها الأسري من أسرة نووية، أسرة ممتدة، أسرة مركبة وتشير النتائج النهائية للتعداد إلى أن الأراضي الفلسطينية ومنها رفح تتمثل فيها الأنواع الثلاثة الخاصة بتقسيمات الأسرة حسب تركيبها حيث بلغت نسبة الأسر النووية في رفح ٧١٪ بينما كانت في الأراضي الفلسطينية ٧٣.٢ % من مجموع الأسر الخاصة في حين بلغت الأسر الممتدة في رفح ٢٥.٦ % ونجدها في الأراضي الفلسطينية أقل منها في رفح حيث بلغت ٢٣٪. كما تبين النتائج النهائية أن نسبة الأسر المكونة من فرد واحد كانت في رفح ٣.٣٪ أما في الأراضي الفلسطينية فكانت على نفس النسبة.(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني,٢٠٠٠)

تتوزع عينة الدراسة على منطقتين جغرافيتين في مدينة رفح المنطقة الأولى هي حي رفع الغربية كحي راقٍ من أحياء المدينة وكانت نسبته ٥٦.١٪ من إجمالي عينة الدراسة أما المنطقة الثانية فهي حي الشابورة كحي متخلف من أحياء المدينة وكانت نسبته ٤٣.٩٪ من إجمالي عينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك جدول (٢).

جدول (٢) توزيع العينة على منطقتي الدراسة

الحي	التكرار	النسبة المئوية
رفح الغربية	٢٠٦	٥٦,١٪
الشابورة	١٦١	٤٣,٩٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

ويعود معظم سكان رفح في أصولهم إلى مدينة خان يونس وإلى بدو صحراء النقب وصحراء سيناء ثم أُضِيف إليهم اللاجئون الفلسطينيون الذين جاءوا لرفح بعد النكبة في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وترجع أصولهم إلى العديد من قرى ومدن فلسطين المحتلة خاصة التي كانت تابعة لقضاء غزة مثل حمامة، سرقند، العمار، يافا، بئر السبع، السوافير، بيت دراس، اللد، صرفند الخراب وغيرها

ويوضح ذلك من الجدولين (٣) ، (٤) من الجداول الإحصائية لنتائج الدراسة.

جدول (٣) بداية إقامة عينة الدراسة في مدينة رفح

متى جاءت أسرتك قبل الإقامة في هذا الحي	التكرار	النسبة المئوية
مع هجرة ١٩٤٨	٢٠٣	٥٥,٣٪
مع هجرة ١٩٦٧	١٦٤	٤٤,٧٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

جدول (٤) الأصول المكانية لأفراد مجتمع الدراسة

مكان الميلاد الأصلي	الحي			
	رفح الغربية	النسبة	الشابورة	النسبة
حمامة	٣٠	١٤,٥٦٪	١٠	٤,٨٥٪
سرقند	١	٠,٤٨٪	٥	٢,٤٪
العمار	١٠	٤,٨٥٪	١٠	٤,٨٥٪
يافا	٢٠	٩,٧٠٪	١٠	٤,٨٥٪
بئر السبع	٥	٢,٤٪	٥	٢,٤٪
السوافير	٥	٢,٤٪	١٥	٩,٣٪
بيت دراس	٥	٢,٤٪	٥	٢,٤٪
اللّد	١٠	٤,٨٥٪	٥	٢,٤٪
صرفند الخراب	٧	٣,٣٩٪	٥	٢,٤٪
عكا	٢	٠,٩٧٪	٥	٢,٤٪
أسدود	١١	٥,٣٣٪	٢٥	١٥,٥٪
خان يونس	١٠٠	٤٨,٥٪	٦١	٤٠,٣٧٪
المجموع	٢٠٦	١٠٠٪	١٦١	١٠٠٪

وكما هو مبين في الجدول رقم (٥) فإن النسبة الغالبة من عينة الدراسة تضم الذكور والذين بلغت نسبتهم بالإجمال ٥٩.٩٪، أما الإناث فقد شكلن بالإجمال نسبة ٤٠.١٪ من الحجم الكلي لعينة الدراسة.

جدول (٥) توزيع العينة من حيث النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٢٠	٥٩,٩٪
أنثى	١٤٧	٤٠,١٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

بالنسبة للعمر فإن الفئة العمرية التي حَظِيَت بأكبر تمثيل هي الفئة العمرية

من ٢٠إلى أقل من ٣٠سنة والتي بلغت ٣٢.٧٪ تليها الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ والتي بلغت ٢٦.٢٪، أما الأفراد الذين يقل أعمارهم عن ٢٠ سنة فقد بلغوا ١٨.٣٪، وقد بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠سنة ١٥٪، والفئة العمرية من ٥٠٪ إلى أقل من ٦٠٪ بلغت نسبتها ٦٪، وأخيرا فإن الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠عاما يشكلون نسبة ١.٩٪ من إجمالي عينة الدراسة، ويوضح ذلك الجدول رقم (٦).

جدول (٦) توزيع العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٠عام	٦٧	٪١٨,٣
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠عام	١٢٠	٪٣٢,٧
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠عام	٩٦	٪٢٦,٢
من ٤٠إلى أقل من ٥٠عام	٥٥	٪١٥
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠عام	٢٢	٪٦
٦٠ عام فأكثر	٧	٪١,٩
المجموع	٣٦٧	٪١٠٠

كانت النسبة الغالبة من الأسر التي شملتها الدراسة تتكون من خمسة أفراد والتي تُشَكِل نسبتهم ٤٨.٥٪ من إجمالي العينة، أما الأسر التي تتكون من ٦ أفراد فكانت نسبتهم ٢٤.٣٪،وكانت الأسر التي تتكون من ٧ أفراد تشكل نسبتهم ١٦.٦٪، وأخيرًا كانت الأسر التي تتكون من ثلاثة أفراد تُشَكِل نسبتهم ١٠.٦٪ من إجمالي عينة الدراسة ويوضح ذلك الجدول رقم (٧).

جدول (٧) توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
٣ أفراد	٣٩	٪١٠,٦
٥أفراد	١٧٨	٪٤٨,٥
٦أفراد	٨٩	٪٢٤,٣
٧أفراد	٦١	٪١٦,٦
المجموع	٣٦٧	٪١٠٠

ويُلاحظ أن النسبة الكبرى من عينة الدراسة هي من العاطلين عن العمل

والذين تصل نسبتهم إلى ٥٣.٤٪، أما الذين لديهم وظيفة حكومية فقد بلغت نسبتهم ٣٠.٥٪، أما الموظفين في وظائف خاصة فقد بلغت نسبتهم ١٦.١٪ وهذا ما بينه لنا الجدول رقم (٨).

جدول (٨) توزيع العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
وظيفة حكومية	١١٢	٣٠,٥٪
وظيفة خاصة	٥٩	١٦,١٪
لا يوجد عمل	١٩٦	٥٣,٤٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

جدول (٩) توزيع العينة حسب متوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠٠ شيكلٍ	١٦٦	% ٤٥,٢
من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	٥٩	% ١٦,١
من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	٤٦	% ١٢,٥
من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠	٥٨	١٥,٨٪
من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	٢٠	٥,٤٪
من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠	١٢	٣,٣٪
أكثر من ٤٠٠٠ شيكلٍ	٦	١,٦٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن النسبة الغالبة من أفراد العينة هم من ذوي الدخل المُتَدَنِي والذين لا يزيد متوسط دخلهم الشهري عن ١٠٠٠ شيكلٍ وتبلغ نسبتهم ٤٥.٢٪، أما الأشخاص الذين تنحصر دخولهم الشهرية بين ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ شيكلٍ فتبلغ نسبتهم ١٦.١٪، أما الأشخاص الذين يبلغ متوسط دخلهم الشهري ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ شيكلٍ فتبلغ نسبتهم ١٢.٥٪، والأشخاص الذين يبلغ متوسط دخلهم الشهري ما بين ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠ شيكلٍ فتبلغ نسبتهم ١٥.٨٪، والأشخاص الذين يبلغ متوسط دخلهم الشهري ما بين ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ شيكلٍ فتبلغ نسبتهم ٥.٤٪، والأشخاص الذين يبلغ متوسط دخلهم الشهري ما بين ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ شيكلٍ فتبلغ

نسبتهم ٣.٣٪، والأشخاص الذين يزيد متوسط دخلهم الشهري عن ٤٠٠٠ شيكلٍ فتبلغ نسبتهم ١.٦٪ من إجمالي عينة الدراسة.

ويُشَكِّل المتزوجون والمتزوجات النسبة الغالبة على غيرهم حيث تبلغ نسبتهم ٦٣.٥٪، أما الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج فتبلغ نسبتهم ٢٩.٩٪، بينما ١.٩٪ من المطلقين والمطلقات، ٤.٩٪ من الأرامل من إجمالي عينة الدراسة ويتضح ذلك من جدول رقم (١٠).

جدول (١٠) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	١٠٩	٪٢٩,٩
متزوج	٢٣٣	٪٦٣,٥
مطلق	٧	٪١,٩
أرمل	١٨	٪٤,٩
المجموع	٣٦٧	٪١٠٠

أما بالنسبة للتعليم فنجد أنه من أهم الخصائص الدالة على النمو والتقدم من ناحية مجتمع الدراسة وكذلك على التحضر من ناحية ثانية.

ويرتبط التحضر بانتشار التعليم واتساع رقعته ونبوغه، وإذا ما كان التعليم محصورًا في إطار فئة أو طبقة دون غيرها فإنه لا يُعَد هناك تقدم وإنما انتشاره بين سائر الفئات والطبقات دون تمييز بين النوع والجنس هو المطلب والمؤشر الحقيقي للتحضر.

ولقد اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على مدى انتشار التعليم وحجمه بين عينة الدراسة وعلى الوعي به وبأهميته للجنسين وخاصة للفتاة باعتبارها قد ظلت زمنًا طويلاً في المجتمعات العربية والتقليدية مغلفة برؤية خاصة من التقاليد القائمة التي تُحَرِّم خروجها واختلاطها، فهي "حُرمَة" مكانها المنزل وخدمة زوجها وأبنائها فحسب.

وقد بيَّنت الدراسة مدى وضوح حجم الأخذ بالتعليم ووضوح الوعي بالتعليم

وبأهميته سواء بين الذكور أو الإناث.

فمن خلال الجدول رقم (١١) يتضح أن نسبة عالية من عينة الدراسة ٣٣.٨٪ هم أصحاب الشهادات الجامعية والتعليم العالي، وأيضًا ٣٢.٧٪ من عينة الدراسة لم يقتصروا فقط على التعليم العالي وإنما التحقوا بالدراسات العليا بحصولهم على درجات الماجستير والدكتوراه.

جدول (١١) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليم	التكرار	النسبة المئوية
أمي	١٧	٤,٦٪
يقرأ ويكتب	٣٠	٨,٢٪
تعليم دون المتوسط	٥٤	١٤,٧٪
تعليم متوسط	١٢٠	٣٢,٧٪
تعليم عالي	١٢٤	٣٣,٨٪
دراسات عليا	٢٢	٦٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

ويُتَخَذ المسكن في كثير من الدراسات الحضرية كمؤشرٍ دالٍ على التحضر، وللدلالة على التحضر من خلال رؤية المسكن فقد رَكَّزَت الدراسة الميدانية على الجوانب التالية:

- هل المسكن ملك أم إيجار وتتمثل أهمية ذلك الجانب في أن النمط الغالب للمسكن الحضري هو المسكن المؤجر وذلك لارتفاع أثمان الأرض وكثافة استغلالها من ناحية ثانية على حين يغلب نمط المسكن الملك في المناطق الضواحي والريفية باعتبارها مناطق غير كثيفة السكان.
- وتبين الدراسة الميدانية وضوح الاتجاه الذي يُقَرِر انتشار النمط الإيجاري بالمدن عن النمط الملك وتبين الدراسة أن أغلب سكان مدينة رفح يسكنون في وحدات سكنية بالإيجار سواء بالتأجير من أفراد أو من الحكومة أو من وكالة (الأونروا).

- نوعية المسكن من حيث هل هو شقة في منزل أم منزل مستقل وتأتي أهمية هذا الجانب في أن النمط الغالب للسكنى في المناطق الحضرية هو سكن الشقق على حين أن سكن الفيلا من خصائص المناطق الضواحي وسكن المناطق المستقلة من خصائص المناطق الريفية والبسيطة. ومن ثَمَّ فإن الوقوف على هذا الجانب من الأمور التي يضفي قدرًا من الضوء يساعد على اكتشاف مدى انتشار التحضر.

وتبين الدراسة الميدانية أن أغلب عينة الدراسة من سكان مدينة رفح يسكنون في شقق منفصلة ضمن منزل أو عمارة.

وتبين أيضًا أن نسبة عالية ٧٤.١٪ من عينة الدراسة يسكنون في بيت باطون ونسبة قليلة ٢٥.٩٪ يسكنون في بيت اسبست وهذا ما يبينه جدول (١٢).

جدول (١٢) نوع المسكن

السكن الذي تعيش فيه	التكرار	النسبة المئوية
بيت باطون	٢٧٢	٧٤,١٪
بيت اسبست	٩٥	٢٥,٩٪
المجموع	٣٦٧	١٠٠٪

ثانيا : الإطار المنهجي للبحث :

لتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام عدة مناهج علمية وهي:

- المنهج التاريخي:

يقصد بالمنهج التاريخي أنه طريقة للوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الانسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر.

وذلك لأننا كثيرًا ما يصعب علينا فهم الحاضر المتعلق بشيء معين دون الرجوع إلى ماضيه, ومن ثم فإننا غالبًا ما نستعين بالمنهج التاريخي في الحصول

على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد التحليل والدراسة لمشكلات انسانية أو لعمليات اجتماعية حاضرة.(عبدالكريم,١٩٨٩)

وقد قامت الباحثة في هذة الدراسة بتتبع الظروف التاريخية، السكانية، الاقتصادية والعمرانية عبر تاريخ قطاع غزة ومدينة رفح علي وجه التحديد. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المصادر, الوثائق , السجلات المكتوبة والتي كان من أهمها سجلات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووثائق السلطة الوطنية الفلسطينية وسجلات بلديات رفح , جباليا, وخان يونس ودير البلح.

- المنهج الوصفي:

يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة التي يعتمد عليها الباحث السوسيولوجي في الوصول إلى الحقائق والبيانات المتعلقة بالسلوك الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها.(قدور,٢٠٠٧)

(٥) أدوات الدراسة : من أجل الحصول على نتائج بحثية موضوعية لابد أن تستخدم أدوات لجمع البيانات والمعلومات و حول مشكلة البحث أو الإجابة على أسئلته وتعرف أدوات جمع البيانات بأنها تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث لذا سوف تستخدم الباحثة مجموعة من أدوات جمع البيانات وهي الملاحظة والمقابلة الشخصية والتصوير الفوتوغرافي .

(٦) عينة الدراسة :

وفي هذه الدراسة صممت استمارة استبيان وتم تحديد افراد العينة واختيار حيين في مدينة رفح هنا حي رفع الغربية حي راقي وحي الشابورك كحي متخلف وقد تكونت عينة الدراسة من ٣٦٧ مبحوث تم اختيارها عشوائيا من الحيين وتم تطبيق

الاستمارة و ترميزها و إدخالها على الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(spss) .

(٧) مجالات الدراسة :

- المجال البشري:

شمل المجال البشري للبحث على دراسة مسحية لمجموعة من أفراد مجتمع مدينة رفح , وقد تكونت عينة الدراسة من ٣٦٧ مبحوثاً تم اختيارهم عشوائياً.

- المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة على حيَّين في مدينة رفح هما حي رفح الغربية كحي راقي, حي الشابورة كحي متخلف, بالاضافة إلى مخيمات قطاع غزة وهم ثمانية مخيمات, في محافظة غزة (مخيمان), محافظة دير البلح (أربعة مخيمات), محافظة خان يونس (مخيم واحد), ورفح (مخيم واحد).

- المجال الزمني:

استغرقت الدراسة الميدانية مدة زمنية لا تقل عن عام كامل (اثنى عشر شهر) بدأت منذ ٢٠٠٧/٥/١ وحتى ٢٠٠٨/٥/١ .

(٨) أساليب التحليل والتفسير:

بالنسبة للتحليل:

حاولت الباحثة في هذه الدراسة الجمع بين التحليل الكيفي والتحليل الكمي بحيث يتكاملان لتقديم البيانات الامبيريقية في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها. حيث تطلب الأمر في الكثير من المواقف الاعتماد على الأدوات الكيفية ومواقف أخرى تطلب الأمر الاعتماد على استمارة الاستبيان, وقد خضعت غالبية البيانات لأساليب التحليل الاحصائي الذي تمثل في برنامج STATISTICAL (SPSS) PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES وذلك باستخدام الحاسب

الآلي.

وبالنسبة للتفسير:

حاولت الباحثة في هذه الدراسة تفسير ظاهرة التحضر في قطاع غزة من خلال واقع المجتمع الفلسطيني وظروفه الخاصة تاريخياً, ديموغرافياً, سياسياً, اقتصادياً, واجتماعياً.بحيث تظهر في النهاية صورة متكاملة عن النمط الخاص للتحضر في قطاع غزة بفلسطين.

تحديد الاشكال البنائية لتحضر مدينة رفح

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، الجغرافيا، والديموغرافيا في العقدين الأخيرين بدراسة عملية التحضر، وذلك لاتساع المدن وما نتج عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية.(مجموعة من المحاضرين,١٩٩٨)

كما نجد أن جميع الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع لتحديد خصائص مجتمع المدينة عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي من أمثال: سوروكين P.sorokin وكارل زيمرمان Carle Zimerman وروبرت رد فيلد Robert Red Field ولويس ويرث Lewis Wirth وكنجز لي دافيز K. Davis وإيرك لامبارد Eric. E.Lampard ورونالد وارن Ronald Warren وغيرهم - أجمعت وأكدت على أن مجتمع المدينة يتميز بكبر حجمه النسبي عن المجتمع الريفي، وبالتالي فإن ثمة علاقة طردية بين الحضرية وازدياد عدد السكان (دعكور, ٢٠٠٤) ، ويفسر أصحاب هذا الاتجاه عملية التحضر بأنها عملية التركز السكاني في منطقة محددة، وأن التركز يفرض التحضر على السكان، وذلك كنوع من التكيف مع البيئة من أجل تأمين معيشتهم وأمنهم، وهذا لا يأتي إلا عن طريق تطوير التكنولوجيا. وهذا ما قاد أصحاب هذا الاتجاه إلى تعريف

التحضر بأنه عملية اكتساب التكنولوجيا وتطورها (الحنيطي والفرحان,١٩٨٦)

تركز الباحثة في هذا الفصل على العامل الديموغرافي والتحولات الديموغرافية لسكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وأثر هذه التحولات على التحضر في قطاع غزة، ويُقصد بالعامل الديموغرافي هنا الآثار المترتبة على الوضع السكاني على تحضر قطاع غزة وتطوره وتغيره الاجتماعي والمادي، ويشمل هذا الوضع السكاني بصورة أساسية:

الحجم العام للسكان.

كثافة السكان.

التوزيعات المختلفة للسكان.

- بدايات التغيير الديموغرافي (الاحتلال العثماني لفلسطين) ١٨٩٧-١٩٢٠:

لقد تناول العديد من الباحثين والدارسين الخصائص الديموغرافية لسكان فلسطين منذ القرن السادس عشر أمثال برقان Barkan وهيتوروت W. Hotteroth ولويس Lewis بالدراسة والتحليل معتمدين على دفاتر (سجلات تسجيل السكان) التي كانت تعمل بها الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت وقد قُدِرَ عدد سكان فلسطين في أواخر القرن السادس عشر بـ ٢٠٦، ٢٠٩ نسمة احتل لواء صفد المرتبة الأولى من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد سكان اللواء ٨٢.٥٧٠ نسمة يليه لواء غزة الذي بلغ عدد سكانه ٥٦.٩٥٠ نسمة ثم القدس ٤٢.١٥٥ نسمة ونابلس ٣٩.٩٦٠ نسمة وكان عامل المطر هو العامل الأهم الذي يؤثر في توزيع السكان في فلسطين ويرجع ذلك إلى أن جميع سكان فلسطين ينحدرون إلى قبائل كان معظمها يعمل في الزراعة والرعي المتنقل، فقد لوحظ انخفاض وقلة السكان في جنوب فلسطين حيث صحراء جنوب فلسطين والتي يقل فيها المطر وتربة جرداء فقيرة، ويلاحظ أن عدد سكان

فلسطين قد شهد نموًا متزايدًا حتى منتصف القرن السادس عشر ثم بدأ في التراجع ولكنه ظلَّ أكثر من الزيادة التي حدثت في عشرينات هذا القرن، وقد قُدِرَ عدد سكان فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ب ٦٤٠ ألف نسمة في عام ١٨٩٦.(الهيئة العامة للاستعلامات)

لقد تم إجراء بعض التقديرات لعدد السكان في فلسطين وذلك أثناء عهد الدولة العثمانية لكنها لم تُبَوَب ولم تُنْشَر ولم يتم التَقَيُد بالأسس العلمية المتبعة فقد كان لكل سناجق (ألوية) الدولة العثمانية دفاتر للضرائب من أجل المراقبة . وهذه الدفاتر المفصلة للولايات العثمانية استُعمِلت خلال القرن السادس عشر وكانت تُجَدَد كل ٣٠ عامًا. وتُذكَر في هذه الدفاتر أسماء أحياء المدن والقرى والمزارع والجماعات البدوية. أما ترتيب ذكر هذه الأماكن في الدفاتر فهو أن الأماكن التي تذهب عوائد ضرائبها للسلطان تذكر في البداية ومن ثَمَّ يرد الأماكن التي تدفع لأمير اللواء، وبعد ذلك يرد ذكر الأماكن التي يأخذ أصحاب الزعامات والتيارات عوائدها. أما من حيث الترتيب الجغرافي فالأمكنة مرتبة حسب النواحي (الوحدات الإدارية الصغيرة). وقد سهل الترتيب الجغرافي حسب النواحي عملية التعرف وتعيين أماكن القرى الوارد ذكرها في الجداول. ولكل قرية (أو أي وحدة مالية أخرى) تكتب أسماء المكلفين بدفع الضرائب أي الرجال البالغين. فإذا ضربنا هذا العدد بخمسة وهو معدل وَسَطِي لأفراد العائلة آنذاك فإننا نحصل على عدد السكان التقريبي(سمحة واخرون,١٩٨٦)

وفي الحقيقة لقد شهد التطور الديموغرافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني اتجاهات غير طبيعية كتلك السائدة في الدول والمجتمعات المستقرة فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان كان لعامل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وطرد العرب أصحاب الأرض الأصليين من وطنهم أثرًا مباشرًا في تلك التطورات، ففي الفترة (١٨٩٧-١٩٢٠)- وهي بطبيعة الحال فترة الاحتلال العثماني

لفلسطين– فقد سعت (المنظمات الصهيونية المنبثقة عن الحركة الصهيونية مثل الصندوق القومي اليهودي والمصرف اليهودي للمستعمرات ولجنة الاستعمار) جاهدة لتمويل التسلل اليهودي إلى فلسطين عبر هجرات مكثفة(مجموعة من الكتاب,١٩٨٣)

الهجرة الأولى: وتمت ما بين (١٨٨٢–١٩٠٣)، وتم فيها جذب نحو (٢٠–٣٠) ألف يهودي إلى فلسطين بطرق مختلفة وجاءوا بالأساس من روسيا وبولندا ورومانيا.

الهجرة الثانية: وتمت ما بين (١٩٠٤–١٩١٤)، وقد تم جذب ما بين (٣٥–٤٠) ألف يهودي وجاءوا بالأساس من بولندا وروسيا وعند نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩، أصبح يوجد في فلسطين (٥٥) ألفًا من اليهود، وقد رافق تسلل اليهود إلى فلسطين خلال الفترة (١٨٩٧–١٩٢٠) بناء بعض المستوطنات، والسيطرة على مزيد من أراضي فلسطين باعتبارها – حسب المؤتمر الصهيوني الأول– المنطقة التي ستقام عليها الدولة اليهودية، وحتى عام ١٩٢٠ تم بناء (٤٤) مستعمرة صهيونية في فلسطين، منها (١٦) تم إنشائها على طول الخط الحديدي بين يافا والقدس، و(٤) مستعمرات في الجليل والسهل الساحلي(مجموعة من الكتاب,١٩٨٧)

وبالرغم من ذلك، فإن البدايات الأولى لشراء اليهود أراضي في فلسطين كانت في عام ١٨٥٥ على يد السير (موشى مونتفيوري) زمن سلطان عبدالمجيد(١٨٣٩–١٨٦١)، حيث أصدر السلطان فرمانًا سمح بموجبه لمنتفيوري بشراء أرض في فلسطين، فاشترى أرضًا بالقرب من القدس وقد أقيم عليها فيما بعد الحي اليهودي المعروف بحي مونتفيوري، وفي عام ١٨٧٠ أنشأت جمعية الأليانس الإسرائيلية مستوطنة (مكفية إسرائيل) على مساحة من الأرض

قُدِرت بحوالي ٢٦٠٠ دونم استُأجِرت من الحكومة العثمانية لمدة ٩٩ سنة من أراضي قرية يازور القريبة من مدينة يافا لصالح وزير العدل الفرنسي (كريمو شاو لنرنتر)، ومنذ عام ١٨٧٠ حتى العام ١٩١٤ امتلك اليهود ٦٠٠و٤٢٠ دونم اشتُرِيَت من غير عرب فلسطين(السلطة الوطنية الفلسطينية,١٩٩٩)

وبالنسبة لمجموع سكان فلسطين خلال فترة الاحتلال العثماني لها، فإن المعلومات الإحصائية المتوفرة عن سكان فلسطين خلال هذه الفترة قليلة ونادرة ذلك أن اهتمام السلطات العثمانية بالإحصاءات كان ينحصر في خدمة أغراض الضرائب والتجنيد فقط، فهي لم تكن تُبَوِب البيانات التي تجمعها في جداول منظمة، كما أنها غالبًا لم تكن تنشرها، غير أنها قامت في عام ١٩١٤ بإجراء حصر للسكان، استمر العمل به عدة شهور، وأسفر عن تقدير عدد سكان فلسطين في ذلك العام بحوالي ٦٨٩ ألف نسمة. ولكن لم تنشر بيانات تفصيلية عن توزيعاتهم وخصائصهم الديموغرافية (عبدالحافظ,١٩٧٨)

وبذلك فإن أول تقدير لعدد سكان فلسطين كان في القرن العشرين وهو التقدير العثماني الذي أعلن في العام ١٩١٤ وهي السنة التي نشبت فيها الحرب العالمية الأولى، وقد اعتمد التقدير على سجلات الضرائب (عبد الحافظ,١٩٧٨)

- الوضع الديموغرافي لفلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٨٤٨:

. **التطور الزمني لأعداد سكان فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨:**

تم إجراء أول تعداد رسمي للسكان في فلسطين في ١٩٢٢/١٠/٢٢ حيث بلغ عدد سكان فلسطين آنذاك ١٨٢و٧٥٧ منهم ٨٣٧٠٤ يهوديًا أي بنسبة ١١.١٪ من مجموع السكان(شبيب,غيرمعروفة). أما النسبة الثانية وهي ٨٨.٩٪ فهي موزعة على السكان كالتالي(1923,Jerusalem:)

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

جدول (١٣) توزيع عدد سكان فلسطين عام ١٩٢٢م حسب الديانة

المسلمون	٥٩٠,٨٩٠	٪٧٨
المسيحيون	٧٣,٠٢٤	٪٩,٦
الدروز	٧,٢٨	٪٠,١
البهائيون	٢٦٥	٪٠,٠٣
السامريون	١٦٣	٪٠,٠٢
الشيعة	١٥٦	٪٠,٠٢
آخرون	١,٦٦٢	٪١,١٣
المجموع	٦٧٣,٣٨٨	٪٨٨,٩

وفي ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٣١ تم إجراءًا إحصائيًا رسميًا ثانيًا بلغ فيه عدد سكان فلسطين ١.٠٣٥.٨٢١ نسمة منهم ١٧٤.٦١٠ يهودي ونسبتهم ١٦.٨٦٪ من مجموع السكان والباقي عرب موزعون كالتالي(Jerusalem,1923:)

جدول (١٤) توزيع عدد سكان فلسطين عام ١٩٣١م حسب الديانة

المسلمون	٧٥٩,٧١٢	٪٧٣,٣
المسيحيون	٩١,٣٩٨	٪٨,٨
الدروز	٩,١٤٨	٪٠,٩
البهائيون	٣٥٠	٪٠,٠٣
السامريون	١٨٢	٪٠,٠٢
اللادينيون	٤٢١	٪٠,٠٤
المجموع	٨٦١,٢١١	٪٨٣,١٤

وكانت هناك تقديرات رسمية بريطانية لجميع السكان الفلسطينيين عام ١٩٤٤ حيث بلغ عدد السكان ١.٧٣٩.٦٢٤ نسمة منهم ٥٢٨.٧٠٢ يهوديًا نسبتهم ٣٠.٤٪ من مجموع السكان والباقي عرب موزعون كالتالي(Jerusalem,1932)

جدول رقم (١٥) يبين توزيع عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٤م حسب الديانة

المسلمون	١,٠٦١,٢٧٧	**ونسبتهم** ٦١٪
المسيحيون	١٣٥,٥٤٧	**ونسبتهم** ٨٪
آخرون	١٤,٠٩٨	**ونسبتهم** ٠,٨٪
المجموع	١,٢١٠,٩٢٢	**ونسبتهم** ٦٩,٦٪

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

وهناك تقديرات أخرى للسكان بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٧ أظهرت بأن عدد سكان فلسطين قد وصل إلى ١.٩٧٧.٦٢٦ منهم ٦١٤.٢٣٩ يهوديا بنسبة ٣١.١٪ من جملة عدد السكان والباقي عرب موزعين على النحو التالي(صالح ,١٩٩٦):

جدول (١٦) توزيع عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٧م حسب الديانة

المسلمون	**١,٢٠١,٣٦٣**	**ونسبتهم ٦٠,٧٪**
مسيحيون	**١٤٦,١٦٢**	**ونسبتهم ٧,٤٪**
آخرون	**١٥,٦٤٩**	**ونسبتهم ٠,٨٪**
المجموع	**١,٣٦٣,٣٨٧**	**ونسبتهم ٦٨,٩٪**

هذا ويوضح الجدول التالي تطور نمو سكان فلسطين خلال الفترة ما بين ١٩١٤-١٩١٧ كالتالي (النحال,١٩٨١)

جدول (١٧) تطور نمو سكان فلسطين خلال الفترة ١٩١٤-١٩١٧م

السنة	مجموع السكان	السكان العرب		السكان اليهود	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩١٤	٦٨٩,٧٧٥	٦٣٤٦٣٣	٩٢٪	٥٥,١٤٢	٨٪
١٩٢٢	١٥٧,١٨٢	٦٧٣,٣٨٨	٨٨,٩٪	٨٣,٧٩٤	١١,١٪
١٩٣١	١,٠٣٥,٨٢٠	٦٨١,٢١١	٨٣,١٤٪	١٧٨٦١٠	١٦,٨٦٪
١٩٤٤	١,٧٣٩,٦٢٤	١,٤٠,٩٢٢	٦٩,٦٪	٥٢٨,٧٠٢	٣٠,٤٪
١٩٤٧/٣/٣١	١,٩٧٧,٦٢٦	١,٣٦٣,٣٨٧	٦٩٪	٦١٤,٢٣٩	٣١٪

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الزيادة التي حققها اليهود في حين شهد عدد العرب تراجعًا في نفس الفترة بمقدار عدد سكان العرب في فلسطين عام ١٩١٤ بشكل كبير ٩٢٪ تراجع ليصبح ٦٩٪ عام ١٩٤٧، أما عدد اليهود كان ٨٪ من جملة عدد السكان عام ١٩١٤ أصبح ٣١٪ من مجموع السكان عام ١٩٤٧. وهذا يعني أن نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية في عدد السكان وصلت إلى ٦٣٪ بينما نسبة الزيادة عن طريق الهجرة اليهودية وصلت إلى ٣٧٪ مما أثرًا كثيرًا على الترتيب الديموغرافي في فلسطين.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد السكان في فلسطين ما بين ١٩١٤-

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

١٩٤٧ ويُلاحظ أن نسبة زيادة عدد السكان اليهود أكبر من نسبة زيادة عدد سكان العرب وهذا راجع إلى زيادة عدد المهاجرين اليهود خصوصًا بعد أن فتحت بريطانيا أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية

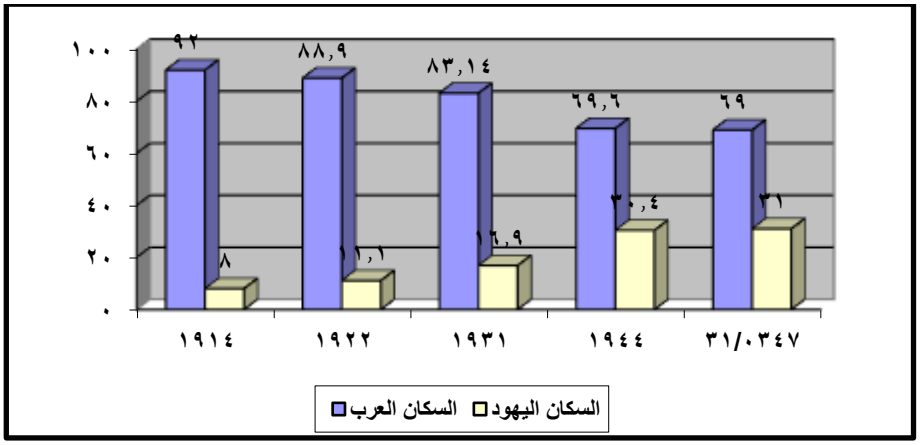

رسم بياني يوضح تطور نمو عدد السكان في فلسطين ما بين ١٩١٤-١٩٤٧/٣/٣١

ولخطورة الدور الذي لعبته الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمساعدة سلطات الانتداب البريطاني في التغيير الديموغرافي لسكان فلسطين فإنه من الضروري التعرض لهذا الموضوع بشيء من الإيضاح، فلقد تعرضت فلسطين لأربعة أفواج رئيسية من الهجرة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني، وهي الفوج الثالث والرابع والخامس والسادس، أما الفوجين الأول والثاني فإنهما تَمَّا قبل الانتداب البريطاني، ويوضح الجدول التالي حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩١٩-١٩٤٨.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

جدول (١٨) حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩١٩– ١٩٤٨م

الفترة الزمنية	عدد المهاجرين بالآلاف	المتوسط المئوي للهجرة بالآلاف	عدد اليهود الأشكنازيين	نسبة الأشكنازيين المئوية
١٩١٩-١٩٢٣	٣٥,١	٧,٠	٢٩,٠	٪٩٢,٤
١٩٢٤-١٩٣١	٨١,٦	٢٤,٦	٦٤,٠	٪٨٦,٧
١٩٣٢-١٩٣٩	٢٤٧,٧	٥٧,١	٢٢٧,٠	٪٩١,٦
١٩٤٠-١٩٤٨	١١٨,٣	٣٤,٩	٦٩,٠	٪٦٧,٢

وقد قدم معظم مهاجري الفوج الثالث من أوروبا الشرقية، وازداد عدد المهاجرين اليهود إلى أكثر من الضعف في الفوج الرابع بسبب ممارسة بريطانيا سلطتها كدولة منتدبة على فلسطين بتعيين السير هربرت صموئيل أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين واعتراف بريطانيا بالوكالة اليهودية في فلسطين، وارتفع عدد المهاجرين في الفوج الخامس بشكل خطير بعد أن اشتدت الحركة النازية في ألمانيا، وتواطؤ الحركة الصهيونية مع بعض قيادات الحركة النازية باضطهاد يهود ألمانيا ودول أوروبا الوسطى لإجبارهم على الهجرة إلى فلسطين، وإلى جانب الأفواج السابقة الذكر فقد جاءت أفواج من اليهود الشرقيين قادمة من اليمن ١٥ ألفا ومن الحبشة وأفريقيا الشمالية وتركيا وإيران وهناك أفواج سرية تقدر في مجملها ب–١٧ ألف مهاجر منهم ٥٨ ألف مهاجر دخلوا فلسطين سرًا ما بين ١٩٤٠–١٩٤٨.(مركز الاسراء للدراسات و البحوث,١٩٩٨)

ويشير الجدول التالي (الموسوعة الفلسطينية ١٩٩٠)إلى حجم التغيير السكاني فيما بين ١٩٢٢و١٩٤٤.

جدول (١٩) حجم التغيير السكامي في فلسطين حسب الديانة فيما بين ١٩٢٢–١٩٤٤م

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

	مسلمون	مسيحيون	يهود	آخرون	المجموع
عدد السكان وفقًا لتعداد ١٩٢٢	٥٨٩١٧٧	٧١٠٤٦٤	٨٣٧٩٠	٧٩١٧	٧٥٢٣٤٨
تقدير السكان في نهاية ١٩٤٤	١٠٦١٢٧٧	١٣٥٥٤٧	٢٥٨٧٠٢	١٤٠١٨	١٧٣٩٦٢٤
مجموع الزيادة الطبيعية	٤٧٢١٠٠	٦٤٠٨٣	٤٤٤٩١٢	٧٤٨١	٩٨٧٥٧٦
الزيادة الطبيعية للسكان	٤٥٣٤٠٥	٤٥٥٩٠	١١٧٢٢٦	٦٠٢٦	٦٢٢٢٤٧
الزيادة السكانية بفعل الهجرة	١٨٦٩٥	١٨٤٩٣	٣٢٧٦٨٦	٤٥٥	٣٦٥٣٢٩
النسبة المئوية للزيادة الطبيعية	٩٦٪	٧١٪	٢٦٪	٩٣٪	٦٣٪
النسبة المئوية للزيادة بفعل الهجرة	٤٪	٢٩٪	٧٤٪	٧٪	٣٧٪

ويلاحظ من الجدول السابق التالي:

- زيادة عدد سكان فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢٢و١٩٤٤ وقد ساهمت الزيادة الطبيعية فيها بمقدار ٦٣٪ والهجرة بمقدار ٣٧٪.
- يظهر أيضًا أن عدد اليهود زاد في الفترة بين ١٩٢٢-١٩٤٤ وهذا راجع إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمساعدة سلطة الانتداب البريطاني.

. **الكثافة السكانية:**

هذه الزيادة الهائلة في عدد سكان فلسطين على المساحة الصغيرة- نسبيًا- لفلسطين، والتي قُدِرَت في نهاية الانتداب البريطاني بحوالي ٢٧ ألف كم^{٢} كما أدت إلى رفع الكثافة السكانية عليها بشكل كبير. فلقد كانت كثافة السكان في عام ١٩٢٢ تبلغ حوالي (٣٠) شخصًا في الكيلو المتر المربع الواحد، ارتفعت إلى (٤٠.٦) شخصًا في عام ١٩٣١، ووصلت إلى (٦٧.١) شخصًا في عام ١٩٤٤.

جدول (٢٠) الكثافة السكانية في فلسطين وفي بعض الدول الأخرى في ١٩٤٧م

الدولة	الكثافة	الدولة	الكثافة
فلسطين	٧٣,٥	بولندا	٧٦,٣
الأردن	٤,٠	البرتغال	٥٠,٦
مصر	١٩,٠٠	رومانيا	٦٩,٦
العراق	١١,٠	أسبانيا	٥٤,٧
الكويت	٢٠,٠	اسكتلندا	٦٥,٢
تركيا	٢٥,١	الدنمارك	٩٥,٢
فرنسا	٧٥,٠	أيرلندا	١٠,٠٠
فنلندا	١١,٦	النرويج	٤٢,٣
اليونان	٥٨,١		

وارتفاع الكثافة في فلسطين يتضح بمقارنتها مع الدول الأخرى والذي يبينه الجدول السابق.

يتضح أن الكثافة السكانية في فلسطين كانت أعلى منها في دول عربية أخرى وفي دول أفريقيا وكثير من الدول الأوروبية. ونظرًا لأن ٤٧.٨٪ من مساحة فلسطين صحراء قاحلة لا يسكنها إلا البدو، فإنه من الضروري استبعاد هذه المنطقة، وحساب الكثافة في المناطق المأهولة بالسكان والبالغ مساحتها نحو (١٤) ألف كم^{٢}. عندها فإن الكثافة سوف ترتفع إلى (٧٢.٣) شخصًا في عام ١٩٣٩ وإلى (١٢٤.٦) في عام ١٩٤٤ وهي أعلى بكثير مما كانت عليه قبل استبعاد هذه المناطق(عبد الحافظ,١٩٧٨)

. **توزيع السكان حسب الريف والحضر:**

صُنف السكان حسب مكان إقامتهم في تعداد عام ١٩٢٢، وتعداد عام ١٩٣١ إلى:- سكان المدن، والقرى والمناطق البدوية، والجدول التالي يبين هذا التوزيع.

جدول (٢١) توزيع سكان فلسطين حسب مكان إقامتهم حسب تعداد عام ١٩٢٢م وتعداد عام ١٩٣١م

السكان	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٤٤
أعـــــــداد			
الحضر	٢٦٤,٣١٧	٣٨٧,٢٩١	٨٢٥,٨٨٠
الريف	٣٨٩,٥٣٤	٥٨١,٩٧٧	٨٧٢,٠٩٠
البدو	١٠٣,٣٣١	٦٦,٥٥٣	٦٦,٥٥٠
نســـبة مئويـــة			
الحضر	٣٤,٩٪	٣٧,٤٪	٤٦,٧٪
الريف	٥١,٤٪	٥٦,٢٪	٤٩,٤٢٪
البدو	١٣,٧٪	٦,٤	٣,٧٨٪

ويتضح أن نسبة سكان المدن ارتفعت من ٣٤.٩٪ في عام ١٩٢٢ إلى ٣٧.٤٪ في عام ١٩٣١، ووصلت إلى ٤٦.٧٪ في نهاية عام ١٩٤٤، بينما

كانت نسبة سكان الريف والبدو ٦٥.١٪ في عام ١٩٢٢ وانخفضت إلى ٦٢.٢٪ في عام ١٩٣١، ووصلت إلى ٥٤.٣٪ في نهاية عام ١٩٤٤. أن ارتفاع نسبة سكان المدن في فلسطين واتجاه هذه النسبة إلى التزايد بحيث أصبح سكان المدن يشكلون حوالي نصف السكان يعود إلى أن غالبية اليهود والمسيحيون هم من سكان المدن، بالإضافة إلى أن معظم المهاجرين القادمين من خارج البلاد يتجهون للإقامة في المدن. ولا يغفل أيضًا وجود هجرة من الريف إلى المدن، وخاصة المدن التي شهدت ازدهارًا اقتصاديًا مثل حيفا ويافا(عبدالحافظ,١٩٧٨)

(٨) نتائج الدراسة

سبق أن ذكرت الباحثة في مقدمة الرسالة أن الهدف منها هو تناول ظاهرة التحضر في مدينة رفح كإحدى مدن قطاع غزة بفلسطين في محاولة للوقوف على أهم ملامح هذه الظاهرة وعواملها ونمطها الخاص وأهم مشكلاتها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن أنسب اتجاه نظري لدراسة ظاهرة التحضر هو دراسة واقع المدينة أولاً ثم تحديد اتجاه أو طريق منهجي واحد أو أكثر يتسق مع هذا الواقع ثانيًا.
- أي أن الباحث يمكن أن يبدأ في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها مبتدئًا من أحد هذه الاتجاهات النظرية ثم ينتقل الباحث إلى ربط هذا الجانب بالجوانب الأخرى ورصد التحولات التي طرأت على مجتمع المدينة والعوامل التي ساهمت في إحداث هذه التحولات، ويصل في النهاية إلى بناء نماذج حول طبيعة ظاهرة التحضر والنمو والتوسع الحضري.
- ولنأخذ مثلاً على ذلك. إذا قمنا بدراسة إحدى المدن أو التحضر في دولة من الدول، وحددنا الاتجاه الديموجرافي، فإننا نجمع البيانات والمصادر التي تفسر لنا حركة السكان وطبيعتهم عبر المراحل المتعاقبة لحياتهم بقصد تحليل جذور

النظم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة والعوامل التي ساهمت في تشكيل هذا الواقع. ومن ثَمَّ نحاول ربط الحقائق الديموجرافية مع اتجاهات التحضر والنمو الحضري المعاصرة سواء أكان تحضرًا أو نموًا طبيعيًا تابعًا من عوامل ذاتية أم كان تحضرًا أو نموًا غير طبيعي ناجم عن عوامل خارجية وبالتالي يكون التحليل الديموجرافي أساسًا ومحورًا في تفسير التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأيكولوجية وهكذا.

- هناك عوامل أساسية للتحضر عملت وتعمل لتحقيق نمط حضري في مدينة رفح ذات خصائص معينة من أهم هذه العوامل:
- – العامل الديموغرافي:
- والذي يتمثل في زيادة عدد السكان وانخفاض الوفيات والإقامة في الحضر والهجرة من الريف للحضر والكثافة السكانية العالية.
- فمثلاً لقد بلغت الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية ٦٥١.٢ فردًا / كيلو مترًا مربعًا في عام ٢٠٠٥. وبذلك تضع هذه الكثافة السكانية فلسطين في مرتبة قريبة من أعلى البلدان كثافة في العالم. وإذا زاد عدد السكان في فلسطين عن ذلك خلال السنوات الـ ١٥ التالية، فستبلغ كثافتها السكانية ٩٠٠ شخصًا في ١ كيلو متر المربع لتتخطى كثافة السكان في بنغلاديش وهي ٨٥٠ شخصًا في الكيلو متر المربع.
- وحسب أخر تعداد سكاني في رفح عام ١٩٩٧ فقد كان متوسط معدل النمو السكاني فيها ٤.٢٣ % وهي أعلى نسبة زيادة سكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- – العامل الاجتماعي والثقافي:
- الذي يتمثل في انتشار التعليم وحجمه في مدينة رفح فعلى سبيل المثال

اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة ٣٣.٨٪ من عينة الدراسة من أصحاب الشهادات الجامعي والتعليم العالي وأيضا ٣٢.٧ % من عينة الدراسة لم يقتصروا علي التعليم العالي وإنما التحقوا بالدراسات العليا بحصولهم علي درجات الماجستير والدكتوراه.

- أما العوامل الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة فبالرغم من انتشار الكثير من الصناعات في رفح وعمل عدد غير قليل من السكان في الزراعة والتجارة وقطاع الخدمات إلا أن هذه العوامل غير مؤثرة في ظاهرة التحضر نظرًا للقصور الشديد في هذه القطاعات ومستواها غير المتطور.
- هناك نمط خاص للتحضر في قطاع غزة ظهر نتيجة العامل السياسي والمشكلات السياسية في قطاع غزة وقد أدت هذه المشكلات إلى هجرات قسرية اضطر من خلالها السكان إلى النزوح عن موطنهم الأصلي فظهر نمط وفكرة وجود المخيمات لإسكان اللاجئين المُشَرَدِين.
- يتصور سكان رفح أن مدينتهم تتميز بالخصائص التالية:
- أولاً: مدينة رفح هي عبارة عن مجموعة من الأحياء العشوائية وشبه المخططة التي يسكنها أعدادًا كبيرة من السكان، وتفتقر هذه الأحياء ولاجئيها للحياة الكريمة.
- ثانيًا: مدينة رفح هي مدينة حضرية لا يمكن القول بأنها تجارية أو صناعية أو خدمية.
- ثالثًا: مدينة رفح هي مدينة سكنية في المقام الأول حيث يكثر بها السكان وتسود العلاقات غير المترابطة بين سكانها وقلة الأمن الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة.
- وعلى أساس هذا التصور فإن سكان مدينة رفح يتوقعون ويرون مستقبل

مدينتهم في صورة أسوأ مما هي عليه الآن.

- حيث يتوقعون تزايد في عدد السكان وازدحام المدينة وهدم العديد من منازلهم من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي وعدم التحسن في توافر الخدمات الحياتية اليومية وزيادة الخوف الاجتماعي والأمني والقلق النفسي الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة كله بالإضافة إلى عدم ثقتهم بالدولة والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- تترتب على ظاهرة التحضر في مدينة رفح مشكلات عديدة تتشكل وتتطور مع مرور الزمن وتتضح هذه المشكلات في أغلب مجالات الحياة مثل:
- مشكلات في المجال التعليمي:
- مثل النقص في عدد المدارس وكثافة الفصول الدراسية وتعدد الفترات الدراسية وارتفاع نسبة التسرب في التعليم.
- مشكلات في المجال الصحي:
- مثل عدم كفاية العيادات والمستشفيات وعدم توفر الكفاءات الطبية المتخصصة وعدم توفر الأدوية اللازمة.
- مشكلات في مجال المرور والطرق والمواصلات:
- مثل وقوع الحوادث ونُدرَة وجود وحدات لشرطة المرور وندرة وجود الشوارع المسفلتة.
- مشكلات في مجال الكهرباء والإضاءة.
- مثل انقطاع الكهرباء باستمرار وضعف التيار.
- مشكلات في مجال المياه:
- مثل تلوث المياه وإهلاك شبكات المياه وتجاوز عمرها الافتراضي.
- مشكلات في مجال العمل والتجارة:

- مثل عدم وجود فرص كافية للعمل وغلاء الأسعار.
- والجدير بالذكر أن من أكثر الأسباب وراء هذه المشكلات هي زيادة عدد السكان.

(٩) توصيات الدراسة:

- إجراء بحوث ودراسات ميدانية حول ظاهرة التحضر أو أي ظاهرة أخرى مرتبطة بالحضر والمدينة من قِبَل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ومعالجتها معالجة علمية من أجل النهوض بعلم الاجتماع الحضري.
- محاولة اهتمام الحكومة الفلسطينية بالنظر لمشكلات المدينة في قطاع غزة وخاصة مدينة رفح لمحاولة حلها ورفع المعاناة عن السكان.
- اهتمام المسئوليين بالتخطيط العمراني للمدن في فلسطين بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.
- تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق وشبكات المياه والكهرباء داخل المدن والأحياء والمخيمات.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

١) أحمد أبو يونس، المشروع الهيكلي لمدينة رفح التقرير، قسم التخطيط الحضري بمحافظة رفح، ٢٠٠٥.
٢) . رفح٢٠٠٥، قسم التخطيط الحضري بمحافظة رفح، ٢٠٠٥.
٣) أحمد يونس، تقرير المشروع الهيكلي لمدينة٢ رفح، وزارة الحكم المحلي، بلدية رفح، ٢٠٠٧.
٤) أسامة إبراهيم بدوي، إشكالية التطور الحضري وارتفاع معدلات النمو السكاني كمثال مدينة رفح، جامعة غزة، ٢٠٠٠.
٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ١٩٩٧، تقرير المباني، ١٩٩٩.

٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، جدول ١، مايو ١٩٩٩.

٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مدينة رفح–النتائج النهائية، سلسلة تقارير المدن، رام الله، ٢٠٠٠.

٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الصفحة الالكترونية.

9) http:// www.pnic.gov.ps/arabic/population/Jewish.html

١٠) السلطة الوطنية الفلسطينية، تسرب الأراضي الفلسطينية، مركز التخطيط، غزة، ١٩٩٩.

١١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني– الدراسات الخاصة، بيروت، ١٩٩٠.

١٢) أميرة مشهور وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، إطار نظري للدراسة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٢٥، العدد٢، ١٩٩٨.

١٣) برنامج الأمم المتحدة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، يونيو ١٩٩٠.

١٤) تيسير عبد الحافظ مسودي، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

١٥) جمعة أحمد قاجة، غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

١٦) حرب الحنيطي ويحيي الفرحان، دراسات في جغرافية الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم وشئون الشباب، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٦.

١٧) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، غير مبين لدار النشر، ١٩٩٦.

١٨) رائد أحمد صالحة، مدينة غزة دراسة في جغرافية المدن، مطابع اليازجي للتوزيع والنشر، ط١، غزة، ١٩٩٧.

١٩) سميح شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠–١٩٤٨، وزارة الثقافة الفلسطينية، مؤسسة الأسوار، غير مبين لسنة النشر.

٢٠) شحاته صيام، التحضر الرَّث والتطور الرَّث، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ط١.

٢١) عثمان الحسن محمد نور، النمو الحضري المتسارع "مقالة"، أعمال المؤتمر العام الثامن لمنظمة الدول العربية المعهد العربي لإنماء المدن، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.

٢٢) ــ، تاريخ المجتمع الريفي والمدني، دار المواسم، لبنان، ٢٠٠٤، ط٢.

٢٣) عزيزة عبد الله العلي النعيم، التنظيم الاجتماعي الحضري في حي الفيصلية، المعهد العربي لإنماء المدن، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١.

٢٤) فيست فرانسيس كاستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة غريب سيد محمد سيد وعبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، ط١.

٢٥) مجموعة من الكتاب، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٨٧.

٢٦) مجموعة من الكتاب، بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٨٣.

٢٧) مجموعة من المؤلفين، محافظة رفح بين الماضي وإنجازات الحاضر، غير مبين لدار النشر، ٢٠٠٥.

٢٨) مجموعة من المحاضرين، التحضر في العالم "جغرافية العمران"، جامعة القدس المفتوحة، برنامج التربية، رقم المقرر ٥٤٣٣، ١٩٩٨

٢٩) محمد تيسير عبد الحافظ، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير، إشراف عبد المجيد فراج، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٣٠) محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١، ط٢، بيروت.

٣١) محمد الغريب عبد الكريم, البحث العلمي (التصميم والمنهج والإجراءات), المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ١٩٨٩, الطبعة الثانية.

٣٢) محمد محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٧، الطبعة الأولى.

٣٣) محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية الكتاب الأول، دار المتنبي، الدوحة، ١٩٨٤.

٣٤) محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣.

٣٥)مركز الإسراء للدراسات والبحوث، المعطيات الديموغرافية للصراع مع العدو الصهيوني، بيروت، أيلول وسبتمبر، ١٩٩٨.

٣٦)مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، جدول الأعمال الجديد للمستوطنات البشرية، ١٩٩٣.

٣٧)موسى سمحة وآخرون، الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة، اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٦.

٣٨)نهي عبد الله خيرت، التحضر في مدينة كانو النيجيرية " دراسة أنثروبولوجية" رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، إشراف فاروق عبدالجواد شويقة وإيمان يوسف بسطويسي.

٣٩)هشام الدجاني، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة، شئون فلسطينية، العدد ١٠٤ يوليو ١٩٨٠.

المراجع باللغه الاجنبيه:

40) Government of palestine, census of 1922, Jerusalem, 1923.
41) Government oF palestine, census of 1931, Jerusalem, 1932.
42) http:// www.pnic.gov.ps/arabic/geography/growth.html
43) Kingsiey davis and hlda heriz, Urbanization and the Development of pre Industrial Areas in City and Society, the free press, U.S.A, 1993.
44) Schwa B.A.W, the sociology of cities, Asimon & Schuster company, university of Arkansas, 1992.